

نظريةُ البقاءِ في العربيةِ

"النونُ نموذجاً"

يس أبو الهيجاء

جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية

ملخصُ البحث

ينهضُ هذا البحثُ من فرضٍ أن دراسةَ العربيةِ تتألفُ من طائفةٍ من النظرياتِ، تُشكّلُ مجموعَها النظريةَ اللغويةَ العربيةَ الكليةَ. ويتغيّا هذا البحثُ الكشفَ عن وجهٍ من الوجوهِ النظريةِ في النحوِ العربيِّ، بمفهوميهِ العامِّ، ألا وهو نظريةُ البقاءِ، وهي نظريةٌ تحاولُ تجليةَ جانبٍ من جوانبِ العربيةِ، استخداماً وتنظيراً. والبحثُ يتناولُ هيئةً من هيئاتِ هذه النظريةِ، التي تماهتُ في نظريةِ الحذفِ. ويحاولُ - ما استطاعَ - أن يُشكّلَ لها كياناً يُناظرُ كيانَ نظريةِ الحذفِ.

وقد تناولتُ في هذه النظريةِ جانباً من مسائلِ الخِلفةِ في النّوناتِ عندَ اجتماعِها. ذلك الذي أودعَ فيه النحاةُ كثيراً من حُججهم، وعللهم، ومصطلحاتهم. ولئن لم نجدُ أحداً من اللغويينَ بعامةٍ - فيما أعلم - وقفَ على هذه النظريةِ باباً مستقلاً، ومنهجاً متكاملًا للنظرِ النحويِّ بمفهوميهِ العامِّ فإنهم عالجوها منجّمةً في كثيرٍ من الأبوابِ النحويةِ والصرفيةِ والصوتيةِ، ونظّروا لمذاهبهم فيها.

إنّ نظريةَ البقاءِ إنما هي نظريةٌ تفسيريةٌ، وهي مناظرٌ موضوعيٌّ لنظريةِ الحذفِ، على أنّها تلجُ الظواهرَ من بابِ البقاءِ لا الحذفِ، وتتعدّدُ بالعناصرِ المتوّجةِ بالبقاءِ. وقد عرّفها البحثُ بأنّها النظريةُ التي تقومُ على التنظيرِ لبقاءِ عنصرٍ من عناصرِ الجملةِ؛ كلمةً أو ما يمثّلُها، أو حرفٍ، دونَ غيره عندَ اجتماعِها، ممّا يشاركه بعلاقةٍ من العلائقِ، أو صفةٍ من الصفاتِ. وممّا لا شكّ فيه أنها ليستُ منفصلةً من نظريةِ الحذفِ، بل هي مستخلصةٌ من مذاهبِ

النحويين المنعكسة في تلك النظرية، وقد بينَ البحث الحدّ الذي يفصلُها من نظرية الحذف.

أمّا عِمارة هذا البحث فتتقسمُ إلى أربع مسائل من بقاء بعض النونات عند اجتماعها. وقد أفردَ البحثُ باباً لتسجيلِ عللِ النحويين في التنظير لكلِّ مسألة من تلك المسائل، ثم أنشأ باباً ذكر فيه مصطلحاتِ النحويين بعامّة في هذه النظرية، تصريحاً أو استخلاصاً. وانتهى إلى نقدِ الأسسِ المنطقيّة التي قامت عليها عند النحويين في مسألة تخفيفِ النونِ في المسائل المذكورة، وتشتيتهم مسائلها بين النحو والصرف. وأسّسَ لنظرٍ جديدٍ مبنيٍّ على القيمِ الصوتية في هذه النظرية، في المسائل التي طرحها البحثُ.

وبعدُ، فالبحتُ - فيما يظنُّ الباحثُ - نهجٌ يفتحُ للدارسينَ باباً، لم يكنْ غائباً عنهم غياباً تاماً، بل كانَ يختلطُ بغيره، ما يضيّعُ معالمه. ولئن تناولَ هذا البحثُ جزءاً يسيراً من نظرية البقاء، وجزءاً يسيراً أيضاً من مسائل البقاء والخلف في حرف أو صوتِ النون، فإنّ ثمة قضايا أخرى كثيرة يمكنُ درجُها وتناولها تحت هذه النظرية، نحواً، وصرفاً، وصوتاً، بل ودلالة. والوصولُ فيها إلى مسالكِ الفكرِ اللغويّ لدى القدماء، والسعي إلى الإفادة منه وتقويمه.

١: العربيةُ نظريات:

ينهضُ البحثُ من فرضِ أنّ دراسةَ العربية تقومُ على طائفةٍ من النظريات، تؤلّفُ بمجموعِها النظريةَ اللغويةَ بكليّتها. ولا جرمَ أنّ تلك النظريات شادت هيكلَ العربية العظيمة، وأوصلتْ معمارَه إلى هذا الصّرحِ الباذخ، ومما لا شكَّ فيه أيضاً أنه كما أنّ للصرحِ العظيم أسساً وقواعدَ ومفاصلَ، لا يقومُ إلا بها، ولا يستوي إلا بوجودها، فإنّ فيه من التزيّد والعروض ما يكونُ أكثرَ جمالاً بفقدِهِ والتخلّصِ منه.

إنَّ نظريةَ البقاءِ تقفُ بينَ النظرياتِ التي قامَ عليها علمُ العربيةِ، ولئن نهضَ هذا العلمُ على نظرياتٍ قارّةٍ، أُحكمتْ صنعُها، واستُكملَ منهجُها، وتضافرَ على صقلها علماءُ أفاذوا، كنظريةِ العملِ والعاملِ، ونظريةِ العلةِ، فقد قامَ على نظرياتٍ أخرى تفاوتتْ فيها الصنعةُ، وتفرقتْ بها المناهجُ كنظريةِ الأصلِ والفرعِ، والحذفِ والتقديرِ، والإضمارِ والإظهارِ، والتقديمِ والتأخيرِ، والعوضِ والمعوّضِ، والأصولِ المرفوضةِ، والموضعِ، والإدغامِ، والإبدالِ، والإعلالِ...، ومنها نظريةُ البقاءِ التي نتكلّمُ عليها.

وإنما سُئلَ هذه القضايا في مصطلحِ النظريةِ لأنها تقومُ جميعاً على أسسٍ وفروضٍ نظريةٍ قارّةٍ، منهجاً وتطبيقاً، انطلقَ منها اللغويونَ لتفسيرِ الظواهرِ اللغويةِ، التي بدتْ في استعمالِ العربِ للغتهم. والتي تشكّلُ معاً ما يمكنُ أن يسمّى النظريةُ اللغويةُ العربيةُ الكليةُ أو العامةُ.

ولو أننا نصبنا آلةً كالطائرة أو السيارة في مقابلِ النظامِ اللغويِّ، لكان ادّعاءُ أنّ المُحرّكَ في هذه المركباتِ وأشباهها يتقرّدُ بوصفها خطأ كبيراً، على أساسيةِ المُحرّكِ في عملِ هذه الآلاتِ، فهي عبارةٌ عن نظامٍ متكاملٍ، يساندُ المُحرّكَ فيه الكثيرُ من الأنظمةِ المترابطةِ، كنظامِ الكهرباء، والاحتراقِ، والتوازنِ، والتبريدِ، والفراملِ... تشكّلُ مجموعها وصفَ هذه الآلاتِ. وكذا هي اللغاتُ، فإن كلّ نظامٍ تتجلّى فيه نظريةٌ عامّةٌ تصفه، وتميّزُ هويته، ويتألّفُ من نظرياتٍ جزئيةٍ واصفةٍ لهذا النظامِ، تتكاملُ في رسمِ الصورةِ الكليةِ له.

لم يسلكِ اللغويونَ القدماءُ مصطلحَ النظريةِ في كلامهم، ومن عجبٍ أنّه مع كثرةِ تردادِ هذا المصطلحِ عندَ اللغويينَ العربِ المُحدثينَ، في عُنواناتهم ومُناقشاتهم فإنّه يعزّ على الباحثِ أن يقفَ على نظَرٍ بيّنٍ لمفهومِ هذا المصطلحِ في التراثِ اللغويِّ العربيِّ بعامةٍ، يبيّنُ جوانبه، وعناصرَ التقائه ومفارقته للنظريةِ اللغويةِ عندَ

الغربيين، ولعلّ مصطلح النظرية في العربية يكادُ يربُعُ على قضية العمل والعمل، يقول د. حسن المُلخ^(١): "إنّ نظرية النحو أوسعُ من حدودِ نظرية العامل، ولكنّ سِحْرَ نظرية العامل غطّى العيونَ على الجوانبِ النظرية الأخرى في نظرية النحو العربي"، وهو مقارنةٌ حَقِيقَةُ للقضية.

ولعلنا بدايةً نفيّدُ شيئاً من الوقوفِ على المفهوم العامّ للنظرية، على الاختلافِ البينِ في تعريفها، وتفرّقِ مناهجها. وفي مُكْنَتنا القولُ أنّها الرِّبْطُ بينَ مفهومين أو أكثر، من أجلِ صياغةِ فرضيةٍ مُحْكَمَةٍ، لمجموعِ العلاقاتِ التي تقومُ بينَ أجزاءِ ظاهرةٍ ما، أو ظواهرَ عدّةٍ، وتبيينِ المبادئِ الأساسيةِ التي تشكّلُ الظاهرةَ موضوعَ البحثِ، التي تتغيّرُ الفرضيةُ النظريةُ الكشفَ عنها. وهي تتجاوزُ تحليلَ الواقعِ إلى التنبؤِ بحركةِ التغيّراتِ التي تطرأُ على المُعطياتِ المتشابهةِ موضوعِ التنظيرِ. ونحنُ ههنا معنيونَ بالجانبِ اللغويّ من هذا التعريفِ. ولا يفوتُنّا أنّ هذه النظرياتِ ليستِ سواءً، في وضوحِ تلكِ العلاقاتِ، ولا في المقدرةِ على تفسيرها والكشفِ عنها، ومواءمتها للروايز. وينبني على هذا تفاوتُ النظرياتِ في إحكامها، والقَبُولِ بنتائجها.

وإذا كانتِ اللغةُ نظاماً متكاملاً من الأصواتِ والبنى والتراكيبِ والدلالةِ فإنه يلزمُ اللغويينَ أن يَعمَسُوا فرضياتٍ أو نظرياتٍ تجلّيَ تفاصيلِ هذا النظامِ، وتكوّنُ النظريةَ الكبرى التي تشكّلُ هُويَتَهُ. فالنظرياتُ من جانبٍ آخرَ على ما يقولُ الدكتور عبدالدايم^(٢): "هي تلكِ الفروضُ الذهنيةُ التي يضعُها العلماءُ في تحديدِهم للأنظمةِ؛ أي أنّ النظرياتِ هي المقابلُ الذهني الذي يضعُه العلماءُ للأنظمةِ التي تقومُ في الظاهرةِ نفسِها، لا في عقولِ العلماءٍ". ولعلّ في هذا يكونُ جوابُ سؤالِ

١. المُلخ، حسن، التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء، التحليل، التفسير، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٢: ٣٧.

٢. محمد عبدالعزيز عبدالدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦: ٣٣.

الدكتور كمال شاهين^(١): "نحن لا ندري ما النظرية اللغوية التي استند إليها قدماء النحاة في دراستهم للنظام اللغوي، ولا ما منهج الدرس اللغوي العربي القديم؟" وقد وقف الدكتور عبدالدايم على آراء المستشرقين الذين درسوا العربية على هذا المنهج، وعلى رأسهم فرستينغ، في ترجمته وتعليقه على كتاب "علل النحو للزجاجي"، الذي عنون لكثير من موضوعاته بالنظرية^(٢). كما تكلم على نظرية الفئات أو الأجناس النحوية في كتابه^(٣): Greek Elements in Arabic Linguistic Thinking، ملامح يونانية في الفكر اللغوي العربي. وممن ذكّر على هذا المنهج تالمون (Talmon)، وجونثان أوينز (Jonathon Owens)^(٤).

إنّ المقصود بنظرية قضية البقاء إنما هو إبرازها والتركيز عليها، ولم شتاتها، ثم إخضاعها للدراسات التي تستخلص المبادئ الأساسية لهذه النظرية، في مختلف الميادين اللغوية التي تتمظهر فيها، كجزء من النظرية اللغوية العربية العامة، في مقابل نظرية الحذف. ولا بدّ في ذلك من الوقوف على المنهج الذي عالج به القدماء هذه النظرية، وتحليل تعاليلهم، والأصول التي استندوا إليها في التنظير لهذه القضية، وتسجيل مصطلحاتها عندهم، أو استنباطها، ثم العبور بمسائلها إلى تفسير متوازن، يخلصها ممّا علق بها من تأويلات وتعليقات، بعيدة من اللغة ومسالكتها.

١. شاهين، كمال، نظرية النحو العربي القديم، دراسة تحليلية للتراث اللغوي العربي، من منظور علم النفس الإدراكي: ٥٧. وينظر: النظرية اللغوية: ٧٧.

٢. ينظر: النظرية اللغوية: ٤٧، كما ينظر أيضاً: The explanation of Linguistic Causes Az-Versteegh, Kress, Zggajys Theory of Grammar Introduction.

٣. النظرية اللغوية: ٤٧، وينظر: ملامح يونانية في الفكر اللغوي العربي، فرستينغ، كيس، ترجمة محمود كناكري، عالم الكتب الحديث، الأردن، إريد، ط٢، ٩١: ٢٠٠٣.

٤. ينظر: النظرية اللغوية: ٤٧، وما بعدها.

أما عِمارةُ هذا البحثِ فتنقسمُ إلى أربعِ مسائلٍ من مسائلِ البقاءِ والخُلْفَةِ في النّونِ، وتلي بعضَ المسائلِ مُلحقَاتٌ. وفي ذيلِ كلِّ مسألةٍ بابٌ لتسجيلِ العللِ الواردةِ في البقاءِ، موضوعِ المسألةِ، حتى يسهلَ حصرُها، وتبيينِ الأسسِ النظريةِ التي قامتْ عليها المسألةُ. ثم يلي هذه المسائلُ جميعاً بابٌ مُستقلٌّ لتسجيلِ المصطلحاتِ التي استخدمَها النحاةُ في التنظيرِ لهذه القضيةِ بعامةٍ. وقد جاءتْ مسائلُ البحثِ على النحوِ الآتي:

- الأولى: اجتماعُ نونِ النّسوةِ، معَ نونِ الوقايةِ.
- الثانية: اجتماعُ نونِ الرّفْعِ معَ نونِ الوقايةِ.
- الثالثة: اجتماعُ نونِ الأحرفِ النّاسخةِ وحرفي الجرِّ "مِنْ" و"عَنْ"، أو وبعضِ الظروفِ معَ نونِ الوقايةِ.
- الرابعة: اجتماعُ نونِ الأفعالِ الخمسةِ معَ نونِ التوكيدِ.

بادئاً يُمكننا أنْ نتلقَطَ معالمَ نظريةِ البقاءِ في كثيرٍ من أنظارِ النحويينَ ومفهوماتهمَ قديماً ومحدثينَ، فهي قضيةٌ مُستطيلةٌ، تتبدّى في أصولٍ منهجهمَ، وفي تطبيقاتهمَ. على أنّها أشتاتٌ، تفرّقها الظواهرُ النحويةُ والصرفيةُ بمفهومها الشاملِ، وتتعاورها العللُ، ولكنّها تأرُرُ إلى أصلٍ هو أقربُ إلى المنطقِ منه إلى طبيعةِ اللّغةِ.

ولئن لم نجدْ أحداً من اللغويينَ بعامةٍ - فيما أعلمَ - وقفَ على هذه النظريةِ باباً مستقلاً ومنهجاً متكاملاً للنظرِ النحويِّ أو الصرفيِّ فإنّهم عالجوها منجّمةً في كثيرٍ من الأبوابِ النحويةِ والصرفيةِ، ونظّروا لمذاهبهم فيها. وقد تناولوها من بابِ الحذفِ لا البقاءِ. فهي نظريةٌ - في جلّها - منعكسةٌ. وهي، بعدُ، ليست ابتكاراً بقدرِ ما هي توصيفٌ لظاهرةٍ لغويةٍ، حالتُ في كثيرٍ من تحليلاتِ اللغويينَ وتوصيفاتهمَ.

ولعلّ هذا البحث يترك الباب مُشروعاً لمن أراد أن يعالج الكثير من جوانب النحو أو الصرف بمعناه الواسع، ممّا يندرج ضمن هذا المفهوم، تحت عباءة هذا المنهج المستحدث؛ لتغدو هذه النظرية بيئة المعالم.

إنّ نظرية البقاء إنما هي نظرية تفسيرية، وهي مناظر موضوعي لنظرية الحذف، على أنّها تلج الظواهر من باب البقاء لا الحذف، وتتعدّد بالعناصر المتوّجة بالبقاء. ولئن كانّ ضربة لازب - في هذه النظرية - أنّ كلّ بقاء يناظره حذف عضويّ، فليس كلّ حذف بعامة يوازيه بقاء، بعدّ تحية السياق وتجلياته، ولعلّ هذا من أميز معالم هذه النظرية.

وعليّ بديناً أنّ أدلّ خطوة أخرى في تحديد معالم القصد - المفترض - لهذه النظرية، فهي النظرية التي تقوم على التعليل لبقاء عضو أو عنصر من عناصر الجملة؛ كلمة أو ما يمثلها، أو حرف، دون غيره عند اجتماعها، ممّا يشاركه بعلاقة من العلائق، أو صفة من الصفات.

وسأتناول ههنا جانباً من هذه النظرية؛ إذ سأقف منها على هيئة من اجتماع النونات، وتشكّلاتها الوظيفية في هذا الباب؛ سواء كانت هذه النون حرف معنى أم ضميراً، أم حرف إعراب، وبقاء إحداها. فالنون من أكثر الأصوات العربية استعمالاً، وتفاعلاً، وهي، بعد، من أبرز النماذج في هذه النظرية.

٢:١: المسألة الأولى: اجتماع نون النسوة، مع نون الوقاية:

لعلّ سيبويه أول من عرض لقضية البقاء في هذه المسألة، إذ قال^(١): "وإذا كان فعل الجميع مرفوعاً ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع، وذلك قولك لتفعلنّ ذاك... لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات، فحذفوها استئقلاً... وقد

١. سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٣،

١٩٩٨: ٥١٩/٣ - ٥٢٠.

حذفوها فيما هو أشدُّ من ذا"^(١)، بلغنا أنَّ بعضَ القراءِ قرأ^(٢) ﴿أَتَحَاجُّونِي﴾ الأنعام: ٨٠،
٨٠، وكان يقرأ^(٣) ﴿فَبِمِ تَبَشِّرُونَ﴾ الحجر: ٥٤، وقال عمرو بنُ معدٍ يكرب:

تَراهُ كَالنَّعَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً يَسُوءُ الْفَالِيَّاتِ إِذَا فَلَّيْنِي
يريد "فَلَّيْنِي".

فسيبويه في هذا النصِّ القصيرِ يعرضُ للقضيةِ بمجملها؛ إذ يذكُرُ اجتماعَ
نونِ الرفعِ مع نونِ التوكيدِ، ونونِ الوقايةِ، وهو يجعلُ البقاءَ لنونِ الوقايةِ والتوكيدِ.
ثم نراه يسجِّلُ شاهداً اجتمعتُ فيه نونُ الوقايةِ مع نونِ النسوةِ، وبقيت إحداهما، ولم
يصرِّح ببقاء أيٍّ منهما.

أمَّا من حيثُ القضيةُ فإنني استهلَّها كما بدتُ في الشاهدِ المَـسْـكُوتِ عنه،
فأعرضُ بادئاً لقضيةِ البقاءِ في مسألةِ اجتماعِ نونِ النسوةِ مع نونِ الوقايةِ، وأرجئُ
سائرَ المسائلِ التي تحتاجُ إلى وقفةٍ أطولَ؛ حتى يتسنى لنا الوقوفُ على جوانبِ
هذه القضيةِ، وتحليلِ معالمِ نظريةِ البقاءِ فيها.

١. يعني أنهم حذفوها من نونين.

٢. هذه قراءة نافع وابن هشام وذكوان والداجوني في جُلِّ طرقه، وأبي جعفر، وقرأها الباقر بالنون
المشددة. ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد، أبو بكر، أحمد بن موسى، تحقيق: شوقي ضيف،
دار المعارف، مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ: ٢٦١. وحجة القراءات، ابن زنجلة، عبدالرحمن بن محمد،
تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٢: ٢٥٧. والبحر المحيط، أبو حيان، محمد
بن يوسف، تحقيق: عادل عبدالوجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١: ١٧٤/٤.
الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، محمد بن أحمد، دار التراث: ٢٩/٧. و"إتحاف فضلاء البشر في
القراءات الأربع عشر"، الدمياطي، شهاب الدين، أحمد بن محمد، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب
العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨: ٢٦٧/١.

٣. الحجر: ٥٤. وهي قراءة نافع، وقرأ ابن كثير بالتشديد.

بادئاً لم تجتمع نونُ النَّسوةِ مع نونِ الوقايةِ في القرآنِ الكريمِ مطلقاً^(١). وإذا كانَ سيبويه - كما ذُكر - لم يحدّد أيُّ النونينِ الباقيةُ في الشاهد، فقد جعلها أبو سعيد السيرافيّ نونَ الضمير، وعلّل بقاءها؛ فقال^(٢): "وينبغي أن تكونَ النونُ المحذوفةُ النونَ التي مع الياءِ الثانية، لا التي مع الياءِ الأولى في "فَلْيَننِي"، فهي ضميرُ الفاعلاتِ، والنونُ الثانيةُ لغيرِ معنى، لا يُخلّ سقوطُها بالكلام". وعلّل ابنُه الكسرَ في نونِ الضمير^(٣): "إِنْ قال قائل: فالنونُ التي هي علامةُ مبنيةٍ على الفتح، والنونُ التي مع الياءِ مكسورة، وهذه النونُ الباقيةُ مكسورة، فينبغي أن نجعلها النونَ التي تُستعملُ مكسورة، ولا نجعلها النونَ التي هي مبنيةٌ على الفتح، ثم كُسِرَتْ لَمَّا حذفتِ النونُ مع الياءِ. قيلَ له لا يُنكرُ أن تُكسرَ النونُ التي هي علامةُ إذا وقعتْ بعدَ الياءِ، وقد رأيناها فعلوا مثلَ هذا في قولهم "لِيَتِي"، حينَ اضطُرُّوا فكسروا "تاء" "ليت"، وهي مبنيةٌ على الفتح".

وكان عرضَ الأخفش للشاهدِ المذكور، وذهبَ إلى بقاءِ نونِ الضمير، قال^(٤): "حَذَفَ النونَ الآخرةَ؛ لأنها النونُ التي تزداد لِيُتْرِكَ ما قبلُها على حالِه، وليستْ باسمٍ، فأما الأولى فلا يجوزُ طرحُها، فإنها الاسمُ المضمر". وتبعه المُبرِّد

١. وينظر: غُضيمة، محمد عبدالخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة: ٤/٣: ٣٤٩.

٢. السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد مهدي، وسيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م، ٤/٢٥٤. وينظر: ابن أبي سعيد السيرافي، يوسف، "شرح أبيات سيبويه"، تحقيق: محمد علي سلطاني، مطبعة الحجاز، دمشق، ١٩٧٦م: ٣٠٣/٢-٣٠٤. والشنتمري، الأعلام، "تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب، في علم مجازات العرب"، تحقيق: زهير سلطان، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط١، ١٩٩٢م: ٥٢٠.

٣. ابن أبي سعيد السيرافي، يوسف، شرح أبيات سيبويه: ٢-٣٠٣-٣٠٤.

٤. الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق: هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م: ١/٢٥٤.

(٢٧٧هـ)^(١). والأخفش يَعُدُّه من بابِ الاضطرارِ، إذ نَقَلَ عنه السَّمِينُ الحلبيُّ (٧٥٦هـ) - في المسألةِ نفسِها - قوله في بيتِ مُتَمِّم بن نُؤَيْرَة^(٢):
ولقد عَلِمْتُ ولا مَحَالَةَ أَنَّنِي لِلْحَادِثَاتِ فَهَلْ تَرَيْنِي أَجَزُّ
فهذا يجوزُ على الاضطرارِ".

وخالفَ الرَّجَاجُ، وجعلَ البقاءَ للنونِ الثانيةِ، إذ قال عندما عرضَ لقوله تعالى: (يُعْجِزُونَ) الأنفال: ٥٩^(٣): "فَتُحْ النُّونِ الاختيارُ، ويجوزُ كسرُها على أن يكونَ المعنى أنهم: لا يُعْجِزُونَنِي، بحذفِ النونِ الأولى لاجتماعِ النونين، وذكر: "تراه كالثغام... البيت". والظاهرُ من كلامِ الرَّجَاجِ أَنَّهُ لا يَفَرِّقُ - في هذه المسألة - بينَ نونِ الضميرِ ونونِ الرفعِ، فهو يتكلَّمُ على نونِ الرفعِ في الآيةِ، ويضمُّ الشاهدَ إليها. ولم يخصَّصْ علَّةً للبقاءِ أو الحذفِ ههنا".

وأبو عليٍّ يَنْقُضُ مذهبَ الرَّجَاجِ، فلا يجوزُ عنده أن يكونَ البقاءُ للنونِ الثانيةِ^(٤): "لأنَّ الاستتقالَ يقعُ بالتكريرِ في الأعمَّ... فالمحذوفةُ المصاحبةُ للياءِ؛ ليسلمَ سكونُ لامِ الفعلِ، وما يجري مجراها أو حركتها، ولا يجوزُ أن تكونَ الأولى هي المحذوفةُ، فيبقى الفعلُ بلا فاعلٍ". وتبعه على هذا الحذفِ تلميذه ابن جني؛ إذ

١. ينظر: السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، ط٣، ٢٠٠٣، ١/٨٥.

٢. السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق: ٦٢٦/٥، والبيت في المفضليات، للضبي، محمد بن يعلى، تحقيق: أحمد شاکر، وعبدالسلام هارون، ط٦، بيروت، لبنان: ٥٣.

٣. معاني القرآن: ٤٢٢/٢.

٤. وينظر: الفارسي، أبو علي، الحسن بن عبدالغفار، الشيرازيات، تحقيق: حسن هنداوي، كنوز إشبيلية، السعودية، ط١، ٢٠٠٤م: ١/٧٣.

قال^(١): "وَأَمَّا قَلْبِنِي" فَحُذِفَ الْأُولَى مِنْهُ أَبْعَدَ فِي الْجَوَازِ؛ لِأَنَّهَا عَلَامَةُ الْأَسْمَاءِ الْمُضْمَرَةِ".

ونرى مَلَمَحاً جديداً عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ فِي بَقَاءِ نُونِ الضَّمِيرِ؛ إِذْ يَقُولُ بِحُذْفِ النُّونِ الْمَسْمُومَةِ بِالْوَقَايَةِ هَهُنَا لِعَلَّتَيْنِ: أَوَّلَاهُمَا صَوْتِيَّةٌ مَكَانِيَّةٌ، فَالِاسْتِقَالُ لَا يَكُونُ بَادِئاً، فَلَزِمَ حُذْفُ مَا أَدَّى إِلَيْهِ وَهُوَ الثَّانِيَّةُ، وَالْعِلَّةُ الثَّانِيَّةُ تَرْكِيبِيَّةٌ، إِذْ حُذِفَ نُونُ النُّسُوةِ يُعَلِّقُ الْفِعْلَ بِمَا فَاعِلٌ.

وذهب ابنُ مالكٍ مذهبَ الزَّجَّاجِ، وَعَلَّلَ مذهبَهُ فَقَالَ^(٢): "وَلَمَّا كَانَ لِلْفِعْلِ بِهِذِهِ النُّونِ صَوْنٌ وَوَقَايَةٌ مِمَّا ذَكَرَ حُوفِظَ عَلَى بَقَائِهَا مطلقاً إِذَا لَقِيَها مُثْلُهَا، وَدَعَتِ الْحَاجَةَ إِلَى حُذْفِ"، وَحَمَلَ مذهبَ سيبويه على هذا، وَأَرْدَفَ: فَهِيَ الْبَاقِيَّةُ عِنْدَ سيبويه فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ: "تَرَاهُ كَالثَّغَامِ...." فَحُذِفَ الْأُولَى وَبَقِيَتِ الثَّانِيَّةُ، كَمَا أَنَّهَا هِيَ الْبَاقِيَّةُ فِي "أَفْغِيرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي". وَهَذَا مذهبٌ مُخَالِفٌ لِمَا نُسِبَ إِلَى سيبويه، فَضْلاً عَنْ أَنَّهُ قِيَاسٌ مُخْتَلَفٌ، كَمَا سَنَعْلَمُ.

ووقف أبو حيان (٧٤٥هـ) موقفَ أَبِي عَلِيٍّ وَقَالَ مُعَلِّلاً اخْتِيَارَهُ^(٣): "لَأَنَّ نُونَ الْإِنَاثِ اسْمٌ ضَمِيرٌ فَاعِلٌ، وَنُونُ الْوَقَايَةِ حَرْفٌ، وَجِيءَ بِهِ لِيَقِيَ الْفِعْلَ مِنَ الْكُسْرِ، فَالَّذِي كَانَ يَقْتَضِيهِ الْقِيَاسُ أَنْ كُلَّ مَا اتَّصَلَ بِالْفِعْلِ، مِمَّا كَانَ يُمْكِنُ كُسْرُهُ فَلَا يَصِلُ الْكُسْرُ إِلَى الْفِعْلِ بِسَبَبِهِ، أَنْ لَا يُوْتَى فِيهِ بِنُونِ الْوَقَايَةِ، لَكِنْ كَانَ يُعْرَضُ لِبَسَاءٍ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ...، أَمَا فِي نَحْوِ "ضَرَبْنِي" فَلَوْ لَمْ يُوْتِ بِنُونِ الْوَقَايَةِ، وَاجْتَزَى بِكُسْرِ النُّونِ، الَّتِي هِيَ ضَمِيرٌ لَمْ يُلْبَسْ، فَجَاءَ قَوْلُهُمْ: "قَلْبِنِي"، تَنْبِيْهاً عَلَى مَا كَانَ

١. ابن جني، أبو عثمان، المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، وزارة المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٥٤: ٣٣٨/٢.

٢. ابن مالك، جمال الدين، شرح التسهيل، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط١، ١٩٩٠م: ١٤٠/١.

٣. التذييل والتكميل: ١٩٢/٢.

ينبغي أن يكونَ، وذلك في الضرورة. فالأولى أن يُعتقدَ أن المحذوفة هي نون الوقاية، وأنَّ المثبتة هي نون الضمير العائد على الفاليات".

وهنا لفتة لأبي حيَّان في تبين أصل الضرورة عندَه في هذه المسألة؛ إذ هي كسر نون الضمير الذي ألجأ إليه حذف نون الوقاية، تنبيهاً على الأصل الذي ذَكَر. وممن جعلَ هذا من بابِ الضرورة أيضاً: القيرواني^(١) والثمانيني^(٢) والرضي^(٣).

وابنُ هشام (ت ٧٦١هـ) يقرُّ أصلاً من أصول البقاء، إذ يقول^(٤): "إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً أو ثانياً، فكوئُهُ ثانياً أولى". وهو يظاهرُ مذهبَ الجمهور، فيقول^(٥): "هذا هو الصحيح، وفي البسيط^(٦) أنه مجمعٌ عليه؛ لأنَّ نون الفاعل لا يليقُ بها الحذف". وقال الدلائي^(٧): "وقاله من لا يُحصي كثرةً".

١. القزاز القيرواني، محمد بن جعفر، ما يجوز للشاعر في الضرورة، تحقيق: رمضان عبدالنواب، صلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت: ٣١٨.

٢. الثمانيني، عمر بن ثابت، القواعد والفوائد، تحقيق: عبدالوهاب الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م: ٤١٣.

٣. الرضي، الأسترايازي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، ط١، ٢٠٠٠م: ١٩٦/٣.

٤. ابن هشام الأنصاري، جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك وآخرين، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥: ٨٠٩.

٥. المغني: ٨٠٩.

٦. وهو كتاب لضياء الدين بن العلي، ذكر السيوطي أنَّ أبا حيَّان وأتباعه أكثرُوا من النقل عنه، ولم يقف له على ترجمة. ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، المكتبة العصرية، لبنان، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم: ٣٦٦/٢.

٧. الدلائي، محمد بن أبي بكر، نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: مصطفى العربي: ٥٨٠.

ويقول الدكتور زيد القرّالة^(١): "ولم أجد حُجَّةً مُطَرَدَةً عند العلماء في خلافهم"، والواقع - كما رأينا - يؤكّد أنّ حجّتهم مطردة في هذا، ومبنية على قِيَمٍ مُحدّدة، وإن لم يُعَدَم الخلاف.

ويمكننا أن نخلص في قضية البقاء من المسألة الأولى إلى أنّ جُلَّ النحويين انتهوا فيها إلى أنّ اجتماع نون النسوة (الضمير) ونون الوقاية، وبقاء إحداهما لا بدّ أن يكون الباقي نون الضمير.

وقد رأينا سيبويه يُغمّض المسألة، على أن النحاة بعده يستنون خلف هذا الرأي، إلا ما رأيناه من مخالفة الزجاج، وابن مالك في تفسيره كلام سيبويه. والحذف كما بدا ضرورة، وقد بين أبو حيّان أصل هذه الضرورة.

٢:١:١: علل البقاء بين نون الضمير ونون الوقاية:

أمّا علل البقاء في هذه المسألة فأبرزها في نون النسوة (الضمير) القيمة التركيبية لنون النسوة، في مقابل علة ضعيفة لنون الوقاية. إذ هي اسم، جاء لمعنى، يُخلّ سقوطه بالكلام، وأنّ الاستئصال يقع بالتكرير، فالبقاء للسابق، ونون الوقاية هي المُكرّرة، وهذه علة صوتية.

وفي مقابل ذلك وجدنا عللاً أقلّ في التنظير لبقاء نون الوقاية. وهي أنّها ثاني المكرّر المستقل، كما تبين من مذهب الزجاج، وهي علة صوتية. وأنّها صونٌ ووقايةٌ للفعل، على مذهب ابن مالك، وهي ههنا علة صوت صرفية.

٣: المسألة الثانية: اجتماع نون الرفع مع نون الوقاية:

وقد رأينا سيبويه يعرض لها آنفاً^(٢)، عند كلامه على نون التوكيد؛ إذ قال: "... وقد حذفوها فيما هو أشدّ من ذا"^(٣)، بلغنا أنّ بعض القراء قرأ "أتحاجوني"

١. القرّالة، زيد، نون الوقاية: التسمية والوظيفة اللغوية، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد

(٤)، العدد (٤)، تشرين الأول، ٢٠٠٨: ١٥٢.

٢. وينظر الكتاب: ٥١٩/٣-٥٢٠.

٣. يعني أنهم حذفوها من نونين.

الأنعام: ٨٠، وكان يقرأ^(١) "فبم تبشرون" الحجر: ٥٤. ويجعلها من قراءة الموثوق بهم، ويردف قائلًا: "وهي قراءة أهل المدينة، وذلك لأنهم استنقلوا التضعيف". فهو يقر ببقاء النون الثانية، وحذف نون الرفع، على أنه لا يعلل ذلك بأكثر من العلة الصوتية، التي هي الاستنقال.

وقال النحاس (ت٣٣٨هـ)^(٢): "وحكي عن أبي عمرو بن العلاء (ت١٥٩هـ) أنه قال: "هو لحن... قال أبو عبيدة: وإنما كره التثقيل من كرهه للجمع بين ساكنين، وهما الواو والنون فحذفوها". وأبو عبيدة ههنا ينحى في الحذف منحى جديداً، يتجاوز ثقل اجتماع المثليين إلى التقاء الساكنين، وهو يبيّن هذا على أن الصيغة الأصلية في هذه البنية إنما هي المشددة.

وجعل الفراء التخفيف في هذه القراءة على نية التشديد؛ إذ قال^(٣): "وقد كسر أهل المدينة، يريدون أن يجعلوا النون مفعولاً بها. وكأنهم شددوا النون، فقالوا: "تبشروني" ثم خففوها، والنية على تثقيلها، كقول عمرو بن معد يكرب:

.....
تراه كالشغام"

وميزة هذا الرأي أن لا بقاء فيه ولا حذف؛ لأنّ المخففة هي عينُ المشددة، وهو لا يدرك بالخط.

وقايس الأخفش التخفيف في القراءة الثانية، قال^(٤): "وقد قرأ بعضُ القراءِ "فبم تبشرون"، أراد: تبشروني، فأذهب إحدى النونين استنقالاً لاجتماعهما، كما قال: ما أحسنتُ منهم أحداً، فألقوا إحدى السينين استنقالاً، فهذا أجدر أن يستنقل؛ لأنهما جميعاً متحركتان". ونرى ههنا إعراض الأخفش عن تقرير المحذوف منهما، فضلاً

١. الحجر: ٥٤. وهي قراءة نافع، وقرأ ابن كثير بالتشديد.

٢. النحاس أبو جعفر، إعراب القرآن، تحقيق: الدكتور زهير زاهد، عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٨م: ٧٨/٢.

٣. الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد نجاتي وآخرين، دار السرور، لبنان: ٨٩/٢-٩٠.

٤. إعراب القرآن: ٢٥٤/٢.

عن عدم تعليل حذفه بأكثر من الاستتقال. كما أعرض أبو عبيدة من قبل؛ إذ قال في القراءة نفسها^(١): "قوم يكسرون النون، وكان أبو عمرو يفتحها، ويقول: إنها إن أضيفت لم تكن إلا بنونين؛ لأنها في موضع رفع، فاحتج من أضافها بغير أن يلحق فيها نونا أخرى، بالحذف؛ حذف أحد الحرفين، إذ كانا من لفظ واحد.. وذكر بيت أبي حية النميري:

أبالموت الذي لا بد أني...

وبيت عمرو بن معد يكرب".

على أن السمين الحلبي (٧٥٦هـ) يُسند للأخفش حُجْباً في بقاء نون الرفع وحذف نون الوقاية؛ إذ ينقل عنه^(٢): "أن الثقل إنما حصل بالثانية، ولأنه قد استغني عنها، فإنه أتماأتي بها لتقي الفعل من الكسر، وهو مأمون؛ لوقوع الكسر على نون الرفع؛ ولأنها لا تدل على معنى، بخلاف نون الرفع. وأيضاً فإنها تُحذف في نحو: "ليتني"، فيقال: "ليتني". وعلى الأرجح أن هذا من تعاليل المتأخرين. ومن عجب أن ابن مالك ينقل عن الأخفش ما ينقض هذا المذهب، كما سنرى.

ونقع عند الأخفش ههنا - كما رأينا في المعاني - على مذهب آخر في الحذف؛ إذ جعل الأصل في الصيغة توالي النونين المتحركتين، فالحذف جاء بعد فك التشديد، وليس كما رأينا عند سيبويه وأبي عبيدة، ولا عند الفراء؛ إذ لا حذف عنده. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن في كلام الأخفش مسألة أخرى من مسائل نظرية البقاء، ألا وهي البقاء في حروف المباني، في نحو: "أحسْتُ"، على أنها ليست من ههنا ههنا.

١. أبو عبيدة معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تحقيق: فؤاد سزكين، مكتبة محمد الخانجي، مصر:

٣٥٣-٣٥٢/١.

٢. الدر المصون: ١٨/٥.

وأَسَدَ ابنِ يَسْعُون (ت ٥٤٠هـ) إلى المُبَرِّد^(١): "أنه يرى فيما كانَ مثلَ هذا بقاءَ النونِ الأولى وحذفِ الثانية؛ لأنها إنما زِيدت مع الياءِ في الواحدِ ليسلمَ قبلَها حرفُ الإعرابِ".

والنحاس في القراءةِ الثانية "قيم تبشرون" يبيِّن مذهبِي أبي عمرو وسيبويه^(٢): "وحُكي عن أبي عمرو بن العلاء أَنَّهُ قال: كَسُرُ النونِ لَحْنٌ، يذهبُ إلى أَنَّهُ لا يُقال: "أنتم تقوموا"، فيحذفُ نونَ الإعرابِ.. والأصلُ عند سيبويه "قيم تبشرون" بإدغامِ النونِ في النونِ، ثم استتقلَّ الإدغامُ فحذفَ أحدَ النونين، ولم يحذفِ نونَ الإعرابِ كما تأوَّلَ أبو عمرو، بل حَذَفَ النونَ الزائدة". وههنا مسألةٌ أَلصقُ، فعلى الرغم من ميكانيكيَّة التخفيفِ في الصَوْتِ المُدغمِ، وعُسِرِ الفصلِ بينَ الحرفينِ إلا أَنَّ النحاسَ يشرِّحُه، ويقرِّرُ الخالفَ والمخلوفَ، ويبيِّنُ حُجَّةً هي إلى المنطقِ أَقربُ منها إلى طبيعَةِ اللغة. ثم نجدهُ يحدِّدُ علَّةَ حذفِ النونِ الثانية؛ إذ ينعُتُها بالزائدة. وأردف: "فأَمَّا "تأمروني"^(٣) بنون واحدةٍ مخففةٍ فإنَّما يجيءُ مثله شاذًّا في الشعرِ، وأبو عمرو بن العلاء رحمه الله يقولُ لَحْنٌ".

وتعليلُ النحاس لردِّ أبي عمرو لهذه القراءة أَنَّهُ لا يقالُ "أنتم تقوموا" إصابةً بالغةً لجوهرِ المسألةِ عنده، على أَنَّ قياسَ أبي عمرو ليس صائباً، لأنَّ العلَّةَ التي حُذفت إحدى النونين من أَجلِها ليست موجودةً في المثالِ الذي قاسَ عليه، ودفعه إلى ردِّ الحذفِ.

وجعلَ أبو عليَّ التشديدَ أصلَ المسألة؛ إذ يقول^(٤): واختلفوا في تشديدِ النونِ وتخفيفِها من قوله تعالى: ﴿أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ﴾ و﴿تَأْمُرُونِّي﴾ لا نظَرَ في قولٍ مَن شَدَّدَ.

١. ابن يسعون، يوسف بن ييقى، المصباح لم أُعْتَمَ من شواهد المصباح، تحقيق: محمد الدعجاني، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ١، ٢٠٠٨: ٥١٠/١.

٢. إعراب النحاس: ٣٨٣/٢.

٣. الزمر: ٦٤.

٤. الفارسي، أبو علي، الحسن بن عبد الغفار، الحجة للقراءات السبع، تحقيق بدر الدين قهوجي، ويشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ١، ٣: ٣٣٣/١٩٨٤.

ويردُفُ: "قَامَا وَجَهُ التَّخْفِيفِ فَإِنَّهُمَا حَذَفَا النُّونَ الثَّانِيَةَ لانتقاءِ النونين، والتضعيفُ يُكْرَهُ، فَيُتَوَصَّلُ إِلَى إِزَالَتِهِ تَارَةً بِالحذفِ، نَحْو "عَلَمَاءَ بَنِي فُلَانٍ"، وَتَارَةً بِالِإِبْدَالِ، نَحْو:

لَا أَمْلَاهُ حَتَّى يُفَارِقَا

... فَحَذَفَا الثَّانِيَةَ مِنَ الْمَثَلِ كَرَاهَةً التَّضْعِيفِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَحذُوفُ النُّونَ الْأُولَى؛ لِأَنَّ الاسْتِنْقَالَ يَقَعُ بِالتَّكْرِيرِ فِي الْأَمْرِ الْأَعْمِّ. وَالْأُولَى أَيْضًا فِيهَا أَنَّهَا دَلَالَةٌ الْإِعْرَابِ، وَإِنَّمَا حُذِفَتِ الثَّانِيَةُ كَمَا حَذَفْتُهَا مِنْ "لَيْتِي"، فِي قَوْلِهِ:

... إِذْ قَالَا لَيْتَنِي أَصَادِفُهُ وَأَتْلَفُ بَعْضَ مَالِي

... كَمَا لَا تَحْذَفُ الْأُولَى فِي "أَتَحَاجُونِي" لِأَنَّهَا الْإِعْرَابُ... وَقَدْ جَاءَ حَذْفُ هَذِهِ النُّونِ فِي كَلَامِهِمْ، قَالَ:

"أَبَالْمَوْتِ الَّذِي لَا بَدَّ أَتِي... .. تَخَوَّفِينِي

... وَزَعَمَ بَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ فِي حَذْفِ هَذِهِ النُّونِ أَنَّهَا لُغَةٌ لُغَطْفَانٍ... . وَأَمَّا قِرَاءَةُ نَافِعٍ "فَبِمَ تَبَشِّرُونَ" فَإِنَّهُ أَرَادَ "تُبَشِّرُونَنِي" وَتَعْدِيَةُ الْفِعْلِ إِلَى الْمَضْمَرِ الْمَنْصُوبِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَيْهِ، فَأُثْبِتَ مَا أَخَذَ بِهِ غَيْرُهُ مِنَ الْكُسْرَةِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى الْيَاءِ الْمَفْعُولَةِ، وَحَذَفَ النُّونَ الثَّانِيَةَ؛ لِأَنَّ التَّكْرِيرَ بِهَا وَقَعَ، وَلَمْ يَحْذَفِ الْأُولَى الَّتِي هِيَ عَلَامَةُ الرَّفْعِ، وَقَدْ حَذَفُوا هَذِهِ النُّونَ فِي كَلَامِهِمْ لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ، وَلِأَنَّ عَلَامَةَ الضَّمِيرِ الْيَاءِ دُونَهَا.

وَإِذَا وَقَفْنَا عَلَى كَلَامِ أَبِي عَلِيٍّ تَبَيَّنَ لَنَا إِضَافَةٌ إِلَى جَعْلِهِ التَّشْدِيدَ الْأَصْلَ فِي هَذِهِ الْبَنِيَّةِ أَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْحَذْفَ جَاءَ مِنَ الصِّيغَةِ الْمَفْكُكَةِ. ثُمَّ نَرَاهُ يَعْرِجُ بِالسَّأَلِ إِلَى أَفْقٍ آخَرَ؛ إِذْ يَذْكُرُ زَعَمَ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهُ لُغَةٌ لُغَطْفَانٍ. وَقَدْ جَعَلَهَا عَبْدُ الرَّاجِحِيِّ فِي قَيْسِ عَيْلَانَ، وَأَرْدَفَ^(١): "كَمَا أَنَّهَا مِنَ الْقَبَائِلِ الْبَادِيَةِ الَّتِي كَانَتْ تَسْكُنُ مَجَاوِرَةً لَطَيٍّ،

١. الرَّاجِحِيُّ، عَبْدُهُ، اللَّهْجَاتُ الْعَرَبِيَّةُ فِي الْقُرْآنِ، دَارُ الْمَعْرِفَةِ الْجَامِعِيَّةِ، الْإِسْكَنْدَرِيَّةُ، ١٩٩٦م: ١٥٤.

والبدو يميلون إلى السهولة والسرعة في الكلام، ومن هنا كان الحذف". ولعلّ هذا من أكبر آفات النحو في الكثرة الغالبة من مسائل الخلاف، فجلّ اللغويين يستريضون بتقييد الظاهرة اللغوية بلهجة من اللهجات، أو قبيلة من القبائل، أو بقعة من البقع، ولا يتقدمون في سبيل ذلك خطوة واحدة، ليتحقّقوا من هذه الظاهرة.

على أنّه في الشيرازيات يجعل الحذف من الصيغة المشدّدة؛ ويقسّمها على التخفيف في "لَدَنِي" و"إِنَّ"^(١).

وابن جَنِّي في "الْمُنْصِف" يقفوا مذهبَ أستاذه أبي عليّ -كما سجّله في الحجة- في هذه المسألة، وتعليلها، فهما ينطلقان من فلسفة واحدة في بقاء هذه النون^(٢).

على أنّه يجدرُ الوقوفُ على مسألة غاية في الأهمية، وهو التناقض الذي يبدو في النصوص التي أثبتتها المحققون لابن جَنِّي في المنصف، يستوي في ذلك التحقيق المشهور لإبراهيم مصطفى وزميله^(٣)، والتحقيق الصادر عن دار الكتب العلمية^(٤). فبعد أن بيّن ابن جَنِّي مذهبه الذي تابع فيه أستاذه، يبرّر نصّ بادي الغرابة، جاء فيه: "وقرأ بعضهم: قال: أحتاجوني في الله"، فحذف النون الأولى التي هي علمُ الرفع، يقول: "هو يمكّني" فيحذف الضمة للتخفيف، كذلك يحذف النون للتخفيف، ولا يجوز أن تكون المحذوفة الثانية؛ لأنّها من الاسم المضمر، ولا يمكن حذفها". فهو ههنا -كما يبدو- ينقلب على مذهبه، الذي ذهب إليه، قبل قليل. وقد بنى الدكتور زيد^(٥) على هذا النصّ حكماً باضطراب ابن جَنِّي، بعد أن قال ببقاء نون الرفع وحذف نون الوقاية في "تخوفيني"^(٦).

١. الشيرازيات: ٧٤/١.

٢. ينظر: المنصف، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٩: ٣٣٧/٢ - ٣٣٨.

٣. المنصف: ٣٣٨/٢.

٤. ينظر: المنصف بتحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٩: ٥٥٢.

٥. ينظر: نون الوقاية، التسمية والوظائف اللغوية: ١٤٩.

٦. المنصف: ٣٣٨/٢.

وهذا نصٌّ وهمٌ فيه محققو المُنصفِ، وتبعهم غيرهم^(١)، إذ أسندوا إلى ابن جنِّي ما لم يقله، فالقراءة المقصودة في قوله: "وقرأ بعضهم هي: "أتحاجوناً" وليس ما أثبت المحققون، وهي من البقرة^(٢) وليست من الأنعام، وعلى هذا فليس فيها نونٌ وقاية، وكلام ابن جنِّي - لو تنبّه المحققون - بيّن، إذ يقول: ولا يجوز أن تكون المحذوفة الثانية لأنها من الاسم المضمر، فأين الاسم المضمر من النون التي ينعنونها بالوقاية؟! فالنصُّ ينقضُّ بعضه بعضاً، فضلاً عن أنه يخالف مذهب ابن جنِّي الذي ذكره آنفاً. ولا يمكن أن يكون هذا العلم قد وقع في الخط في أسطر قليلة.

والمسألة لما تنته بعدُ، فلم ينصَّ أحدٌ - حتّى ابنُ جنِّي نفسه في المحتسب - على هذه القراءة المحرّفة، غير ما جاء في تحقيقي المنصف المذكورين آنفاً، والمنقول أنّ الشذوذ فيها إنما هو الصيغة المشددة "أتحاجوناً"^(٣).

١. ينظر: ابن إياز، جمال الدين الحسين بن بدر، قواعد المطارحة في النحو، تحقيق: علي الحمد، ويس أبو الهيجاء، وشريف النجار، دار الأمل للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١١: ٤٣٩. وابن يسعون، يوسف ابن بيقى، المصباح لم أعتَم من شواهد المصباح، تحقيق: محمد الدعجاني، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ٢٠٠٨: ٥١٠/١.

٢. آية: ١٣٩.

٣. ينظر معاني الأخفش: ٢٥٤/١. ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج، أبو إسحاق، إبراهيم بن السري، تحقيق: عبدالجليل شلبي، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٨: ٢١٦/١، ومختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد، مكتبة المتنبّي، القاهرة: ١٧، وإعراب النحاس: ٢٦٨/١، وشواذ القراءات للكرمانلي، رضي الدين، محمد بن أبي نصر، تحقيق: شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت، لبنان: ٧٧. وإعراب القراءات الشواذ، العكبري، أبو البقاء، تحقيق: محمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ط١٩٩٦، ١: ٢١١/١، والكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، في وجوه التأويل، الزمخشري، محمود بن عمر، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت: ٢٢٤/١، والبحر المحيط: ٤١٢/١.

على أن أول من أشار إليها الأخفش^(١)، ثم تلاه الزجاج في معانيه^(٢)، فالنحاس^(٣)، كما سنرى. والظاهر أنها إمكانية لغوية لا قراءة، ولكن النسخ خبطوا فيها خبط عشواء، ثم اعتسفها المحققون.

وإذا عدنا إلى مذهب الزجاج ألفيناه - كما أشرت سابقاً - لا يفرق في هذه المسألة أيضاً، ويصر في مذهبه على بقاء النون الأولى، دون تعليل بين.

وابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) يذكر مذهباً للكوفيين مما لا نجده قبله^(٤): "وقال أهل الكوفة: أدغم ثم حذف، وحجبتهم: "وكادوا يقتلونني"، و"أتعدانني"، فقالوا: لما أظهرت النونات لم تحذف، وإنما الحذف في المشدّات، نحو "تأمروني"، و"أتأجوني"، وهذه حجة غاية في الضعف؛ لأنها تُقر ظناً، لا سبيل إلى التحقق منه. ثم هي تقتض بعد هذا أن كل ما ورد من الصيغ المخففة عبرت من طريق التشديد، والواقع اللغوي ينقض ذلك.

والرضي يدلّ خطوة جديدة في التنظير لمسألة البقاء والحذف ههنا، فقيام نون الرفع مقام نون الوقاية، دون نوني الضمير ونوني التوكيد أنها تماثلها من حيث إنها لا معنى لها على مذهب البصريين^(٥)، وجامعتهما أمر لفظي، ولما جاء الثقل من نون الوقاية بحكم موقعها، فقد جاء حذفها. أما على قول سيبويه، وهو

١. معاني القرآن: ٢٥٤/١.

٢. معاني القرآن وإعرابه: ٢١٦/١.

٣. إعراب القرآن: ٢٦٧/١.

٤. ابن خالويه، أبو عبدالله أحمد بن الحسين، إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق: عبدالرحمن بن عثيمين، مكتبة الخانجي، ط ١، ١٩٩٢: ٣٤٤/١-٣٤٥.

٥. ينظر "مسألة إعراب الفعل" في: "أبو البركات الأنباري، عبدالرحمن بن محمد، تحقيق، الإنصاف في مسائل الخلاف، محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، دمشق: ٥٤٩/٢. واللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، أبو البقاء، محب الدين عبدالله بن الحسين، تحقيق: غازي طليمات، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٩٩٥: ٢١/٢-٢٢، والعكبري، أبو البقاء، مسائل خلافية في النحو، تحقيق: محمد خير حلواني، دار الشرق العربي، ط ١، ١٩٩٢: ٨٨، ٩٧.

أن المحذوف نون الأعراب، لأنها المعرضة للحذف بالجزم والنصب ولا معنى لها، فالعلة في عدم حذف نون الضمير ونوني التأكيد ظاهرة، لأنها ليست معرضة للحذف ولها معنى^(١). والرضي يذكر النظريين المتناقضين دون أن يظهر لنا موقفه منهما. وخلاصة المسألة أن النظريين صائبان، ومن ثم يمكننا القول نظرياً أنه لا يمكن تقرير أي النونين التي بقيت.

وابن برّي (٥٨٢هـ) يجعله من باب الضرورة؛ إذ قال حين عرض لقول أبي حية النُميري^(٢):

أبالموت الذي لا بُدَّ أنِّي مُلاقٍ - لا أبالك - تُخَوِّفِينِي

"فأما تخوفيني فإنه أراد تخوفيني" فحذف أحد النونين للضرورة^(٣)، فقيل حذف الأولى كما حذف حركة الإعراب في قول امرئ القيس:

"فاليومَ أَشْرَبَ غيرَ مُسْتَحَقِّب"

وهي محاولة جديدة للبحث عن علة مقنعة لبقاء نون الوقاية وحذف هذه النون، وهو مسوغ متهافت، لاختلاف القياس، ومن ثم اختلاف العلة. وتبعه على هذا أبو حيان^(٤).

١. الأستراباذي، رضي الدين، شرح الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، تصحيح وتعليق يوسف عمر، جامعة قاريونس، ١٩٧٨: ٤٥٠/٢.

٢. ابن برّي، عبدالله، شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، تحقيق: عيد درويش، ومحمد علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٥م: ٢١٣. وينظر: خزانة الأدب ولب أبواب لسان العرب، البغدادي، عبدالقادر بن عمر، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخاني، ط٤، ١٩٩٧: ١٠٦/١٠٥/٤.

٣. وينظر: ابن يسعون، المصباح لما أعتم من شواهد المصباح: ٥١٠-٥١١.

٤. التذييل والتكميل: ١٩٦/١.

ولم تذكر كتبُ الضروراتِ هذه المسألة^(١) - فيما وقعت عليه - ما خلا كتابَ القَرَازِ القيروانيِّ (ت ٤١٢ هـ)^(٢).

وأبو حَيَّان يستدلُّ في هذه المسألةِ على بقاءِ نونِ الرفعِ استدلالاً مقلوباً؛ إذ يقيسه على الحذفِ في الأحرفِ الناسخة، ثم يتنبَّه فيردفُ: "ولكن يلزمُ من ذلك تفضيلُ الفرعِ على الأصلِ في ذلك". وهو يسجِّلُ بعضَ الحججِ التركيبيةِ المنطقيةِ في بقاءِ نونِ الرفعِ وحذفِ نونِ الوقايةِ، إذ يقولُ: "فنونُ الرفعِ دخلتِ لعاملٍ، ونونُ الوقايةِ جاءتِ بغيرِ عاملٍ، فلو كانَ المحذوفُ هو نونُ الرفعِ للزمَ من ذلك وجودُ مؤثِّرٍ بلا أثرٍ مع إمكانِهِ".

ونجدُ مكيَّ بن أبي طالب (ت ٤٣٧ هـ) يسجِّلُ وصفاً جديداً ههنا؛ إذ يقبِّحُ حذفَ نونِ الوقايةِ، لأنَّه أفضى إلى كسرِ نونِ الرفعِ^(٣). ولا شكَّ أنه قبحَ ظنِّي يتجاوزُ الظاهرةَ اللغويةَ إلى تقبيحِ قراءةٍ سبعيةٍ.

وابنُ مالكٍ يخالفُ النحويينَ في مذهبِ الأخفش، خلافَ ما نقلَ السمين الحليُّ عنه، فيقولُ: "وفي المحذوفِ خلافٌ، فأكثرُ المتأخرينَ على أنَّ المحذوفةَ في التخفيفِ نونُ الوقايةِ، وأنَّ الباقيةَ نونُ الرفعِ، ومذهبُ سيبويه والأخفش عكسُ ذلك. وقد صحَّح ابنُ مالكٍ مذهبَهُما - على حدِّ نقلِهِ له - لوجوهٍ حشدَ فيها خلاصةَ

١. ينظر: السيرافي، أبو سعيد، ضرورة الشعر، تحقيق: رمضان عبدالنواب، دار النهضة العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٥ م. وابن عصفور، علي بن مؤمن، ضرائر الشعر، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٩ م. والألوسي، محمود شكري، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط ١، ١٩٩٨ م.

٢. القراز القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة: ٣١٨.

٣. القيسي، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥ هـ: ٢٥٨/١.

مذهبه في بقاء نون الوقاية^(١): أحدها أنّ نون الرفع قد تحذف دون سببٍ مع ملاقاتها لنون الوقاية، ولا تحذف نون الوقاية المتصلة بفعلٍ محضٍ غير مرفوع بالنون، وحذف ما عُهدَ حذفه أولى من حذف ما لم يُعهد حذفه، وأيضاً فإن نون الرفع نائبة عن الضمة، وقد حُذفت الضمة تخفيفاً عن الفعل في قوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ" و"مَا يَشْعُرْكُمْ" في قراءة للسوسي، وفي الاسم، كقراءة بعض السلف: ^(٢) ﴿وَرُسُلَنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُوبُونَ﴾ الزخرف: ٨٠، بسكون اللام، ﴿وَيُعَوِّلُهَا أَحَقُّ﴾ البقرة: ٢٢٨، بسكون التاء. فحذف النون النائبة عنها تخفيفاً أولى، وليؤمن بذلك تفضيل الفرع على الأصل. وأيضاً فإن حذف نون الرفع يؤمن معه حذف نون الوقاية؛ إذ لا يعرض لها سبب آخر يدعو إلى حذفها، وحذف نون الوقاية أولاً لا يؤمن معه حذف نون الرفع عند الجزم والنصب. وحذف ما يؤمن بحذفه حذف أولى من حذف ما لا يؤمن بحذفه حذف. وأيضاً لو حُذفت نون الوقاية لاحتج إلى كسر نون الرفع بعد الواو والياء، وإذا حُذفت نون الرفع لم يحتج إلى تغيير ثانٍ، وتغيير يؤمن معه تغيير أولى من تغيير لا يؤمن معه تغيير. وقد صحّ الخصري والأشموني^(٣) والصبان^(٤) مذهب ابن مالك.

ومذهب ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) في نون الوقاية مذهباً فريداً؛ إذ أُملي: "ونون الوقاية وأشباؤها مثل حروف المضارعة وشبهها، ليست بكلمة، وإنما هي كالألف

١. شرح التسهيل ٥٢/١. وينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبدالمنعم هريدي، دار المأمون للتراث، ط ١، ١٩٨٢م: ٢٠٨-٢١١.

٢. الزخرف: ٨٠.

٣. ينظر: الصبان محمد بن علي، حاشية الصبان، على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ضبط وتصحيح إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٧: ١٨٠/١.

٤. حاشية الصبان: ١٨٠/١-١٨١.

في "ضارب" والميم في "مخرج"، والألف في "سكرى" و"غضبى" ونحو ذلك^(١).
غير أنَّ النحاة لم يتنبهوا إلى هذه الالتفاتة في تنظيرهم لبقاء نون الرفع وحذفها.

ويلحق بهذه المسألة مسألة اقتران نون الرفع بنون الضمير (المتكلم)، وقد
وقف عليها الأخفش عند كلامه على "أتحاجونا"؛ أنفاً، إذ قال^(٢): "... ومثله قل
أتحاجونا في الله"، ... وإن شئت لم تدغم هذا كله. كما رأينا الزجاج يشير إليها
في معانيه،^(٣): وإن شئت حذفته إحدى النونين فقلت: "أتحاجونا". ولم يقف على
الخالف والمخلف ههنا. ووقف عليه النحاس، قال^(٤): "يجوز" "أتحاجونا" بحذف
النون الثانية كما قرأ نافع فبم تبشرون"، فهو يُبقي على نون الرفع، ويحذف نون
الضمير، قياساً شكلياً على مذهبه في مسألة: "تبشروني"، على الرغم من كل ما
قيل في قيمة الضمير.

وفي خضم حشد أبي علي لحذف النون الثانية في "أتحاجوني"، يذكر من
شواهد حذف النون في هذه المسألة، إذ يقول: "وزعموا أنَّ المفضل أنشد^(٥):

تَذْكُرُونَا إِذْ لَا نُقَاتِلُكُمْ إِذْ لَا يَضُرُّ مُعْدِمًا عَدْمُهُ

وهو خاط لا وجه له ههنا، فمذهبه في هذه المسألة بيّن كما رأينا.

وقد نرى مذهباً متفرداً في المسألة يصنع من الضرورة مذهباً في البقاء. قال
أبو علي القيسيّ عندما عرض لقول الشاعر: "أبالموت الذي لا بدّ أني..."^(٦):

١. ابن الحاجب، أبو عمرو، أمالي ابن الحاجب، تحقيق: فخر قدارة، دار الجيل، بيروت، دار عمّار،
عمّان: ٨١٩/٢.

٢. معاني القرآن: ٢٥٤/١.

٣. معاني القرآن وإعرابه: ٢١٦/١.

٤. إعراب القرآن: ٢٦٧/١.

٥. الحجة: ٣٣٥/٣، والبيت لطرفة في ديوانه، وهو فيه "تذكرون" بلا شاهد، ديوان طرفة، اعتنى به
عبدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ٢٠٠٣: ٧٩، وينظر: اللسان (خزم).

٦. إيضاح شواهد الإيضاح: ٢٨٣/١.

وأما قولُ الفضلِ بن العباس:

كلُّ له نيَّةٌ في بغضِ صاحبه بنعمةِ اللهِ تَقْلِيكُم وتَقْلُونَا

فيحتملُ أمرين:

أحدهما: أنه حذفَ النونَ الأخيرةَ، لإقامةِ الوزنِ، لأنها اسمٌ، وليست زائدةً على الألفِ، كما كانت النونُ الثانيةُ، في " تخوفيني " و(أُنْحَاجُونِي)، زائدةً على الياءِ، وهي اسمٌ، فَحَذَفُ النونِ من "تخوفيني"، و"فليني" أسهلُّ من حذفِها في قوله: "تقلونا"، و"تضربونا"...

الثاني: أرادَ، "بنعمةِ الله أنْ تَقْلِيكُم وتَقْلُونَا"، فعطفَ "تقلونا" وحذفَ النونَ التي هي علامةُ الرفعِ، وحذفَ "أنْ"، كما قال طرفة:

ألا أيُّ هذا الرَّاجِرِ أَحْضَرَ الوَعَى وأنْ أشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي

ونرى ههنا مذهباً متقدِّداً في الضرورةِ، سَدَاهُ وَلُحْمُتُهُ التَّأْوِيلُ؛ يُبْقِي نونَ الرفعِ في التَّأْوِيلِ الأوَّلِ، ونونَ الضميرِ في الثاني. وتضربُ أصولُه في كلامِ لابنِ جَنِّي^(١). وهو في مجملِه محاولةٌ للخروجِ من هذا المأزقِ، وتفسيرُ هذه الظاهرةِ اللغويةِ، بما يهادنُ القاعدةَ النحويَّةَ.

وهذه خلاصةُ منطقِ النحويِّين القدماءِ في التسويغِ لنظريَّةِ بقاءِ نونِ الوقايةِ أو نونِ الرفعِ عند اجتماعهما، ونقضِهم أدلَّةَ القائلينَ بغيرِ مذهبهم. وجُلُّ هذا جريٌّ في غيرِ ميدانٍ، وجريرةٌ للمنطقِ الأرسطي في تعليلِ القضايا اللغويةِ، وقياسُ نماذجٍ في سياقاتٍ غيرِ قابلةٍ لقياسهم.

١. ينظر المنصف، وكلام ابن جَنِّي على قول الشاعر: "انظرُ قبلَ تلوماني...": ٣٣٧/٢.

أمّا المحدثون، فنجد أحمد تيمور يقول^(١): إذا اتصلَ بهذه النونِ نونُ الوقايةِ جازَ حذفُها تخفيفاً. وقال عباس حسن^(٢): وفي تعيين النونِ المحذوفةِ جدلٌ طويل، أهي نونُ الأفعال الخمسة أم نونُ الوقاية. والأيسر - وهو الذي يسائرُ القواعدَ العامة أيضاً- أن نقولَ عند الإعراب: إنّ النونَ الموجودةَ هي نونُ الأفعال الخمسة، بشرط أن يكونَ المضارعُ مرفوعاً... أمّا إذا كانَ منصوباً أو مجزوماً، فالنونُ الموجودةُ هي نونُ الوقاية، والمحذوفةُ نونُ رفعِ الأفعالِ الخمسةِ حتماً... وفي غيرِ ما سبقَ يتساوى أن تكونَ المحذوفةُ هذه أو تلك، فلا أثرٌ لشيءٍ من ذلك في ضبطِ كلماتِ الجملةِ، وفهمِ معناها.

على أننا لا ندري على أيِّ دليلٍ جزمَ هذا العالمُ الجليلُ ببقاءِ نونِ الأفعالِ الخمسةِ، في الحالةِ الأولى، بينما ساوى بين أن تكونَ المحذوفةُ هذه أو تلك، في ما سَمَّه بـ"غير ما سبق". فضلاً عن أنه لم يقلْ للمعرب: كيف يمكنه أن يحزمَ أمره ويعيّنَ الباقيّةَ والمحذوفةَ في حالِ تساوتِهما في البقاءِ والحذفِ؟

وعند الدكتور زيد القرّالة^(٣): "أن تحديدَ النونِ المحذوفةِ يقومُ على أساسِ ترجيحِ الأقلِ أهميةً وضرراً في حذفها، والإبقاءِ على ما يُمثّلُ الأكثرَ أهميةً... والحقيقةُ أنه لا فرق بين أن يكونَ المحذوفُ نونَ الرفعِ أو نونَ الوقاية، فالسياقُ لا يتضمّنُ وجودَ جازمٍ أو ناصبٍ، وعليه فالفعلُ مرفوعٌ بحكمِ السياق، وإن حُذفتِ النونُ" ويردِّف قائلاً^(٤): "وإذا كانتِ النونُ المثبتةُ هي نونُ الرفعِ فإن نونَ الوقايةِ لم تُحذفْ، بل الأولى أن يقالَ: لم يُؤتَ بها أصلاً؛ لأنَّ حضورَها طارئٌ، وعملُها إقامةٌ

١. السماع والقياس، تيمور، أحمد، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، ٢٠٠١: ٨٩. وينظر: ضياء

السالك إلى أوضح المسالك، عبدالعزيز النجار، مطبعة السعادة، القاهرة، ط٢، ١٩٧٣: ١٢٤.

٢. حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف: ٢٨٤/١.

٣. نون الوقاية: ١٥٢.

٤. السابق نفسه: ١٥٢.

البناء المقطعي، ولما كانت نون الرفع تقوم بهذا الغرض، إضافة إلى وظيفة الرفع، فقد دلّ هذا على أنّ نون الرفع قد قامت بوظيفة مزدوجة، وهي الرفع والوقاية، من المقطع المرفوض". وهذا كلامٌ وجيه لا سبيلَ إلى التحقّق منه، وإن كان وصفُ "الضرر" لم يستخدم من قبل، فالنونانِ حاضرتان في البنية الجذرية لهذه الصيغة، والقولُ بعدم مجيء إحداهما، يدفعُ بالقضية كلّها، إلى بابٍ آخر.

ونخلصُ من هذه المسألة عند النحويين إلى أنّ جمهورهم ذهبَ في اجتماع نون الرفع مع نون الوقاية إلى بقاء نون الرفع، إلا ما رأينا من مذهب ابن مالك، وما أسنده إلى الأخفش. وقد رأينا اضطرابهم في المسألة الملحقة.

٣: ١: عللُ البقاء في اجتماع نون الوقاية مع نون الرفع:

ويمكننا ههنا أن نقولَ أنّ الثقل، والتضعيف، وتوالي المثلين تكمنُ خلف التخفيف، الذي اكتسب بالبقاء والحذف، كما يمكننا أيضاً استقراء عللِ البقاء في هذه المسألة لكلّ من الفريقين حسبَ مذهبه في بقاء إحدى النونين، أمّا الفريق الأول، وهو الذي يقولُ ببقاء نون الرفع وحذف نون الوقاية، وهو الأكثر، فنجدُ علله على النحو الآتي:

أنّ نون الرفع سابقة؛ ولذلك لم يحصل بها الثقل، وإنما بالنون الثانية المكررة، والعلّة الثانية إنما هي وقوع الكسر على نون الرفع، فاستغني عن وظيفة نون الوقاية. وأنّ نون الرفع تدلّ على معنى، بخلاف نون الوقاية. وكذلك ثبتت هذه النون ليسلم حرف الإعراب. وهي دلالة إعراب. وأنها غير زائدة. والحملُ على النظر في الأحرف المشبهة أفضى إلى بقاء نون الرفع، وحذف نون الوقاية. وأخيراً حذف نون الرفع عملاً بلا عاملي.

أما عللُ بقاء نون الوقاية، فلأنها غير معرّضة للحذف مع الفعل، إذا اتصلت بفعلٍ محضٍ غير مرفوعٍ بالنون. ولأن نون الرفع نابت عن الضمة، وقد قرئ

بحذف هذه الضمة، وتُقل ذلك عن العرب، فهي من باب حمل النضير. كما أن في بقائها تفضيلاً للأصل على الفرع في مسألة الإعراب. وأن حذف نون الرفع يؤمن معه حذف نون الوقاية. كما أن حذف نون الوقاية يُلجئ إلى كسر نون الرفع، وتغيير يؤمن معه تغيير أولى.

وكما نرى فإن علل البقاء بين الفريقين تكاد تكون متساوية، وإن ظفر المذهب الأول بالكثرة.

أما المسألة الملحقة في البقاء بين نون الرفع ونون الضمير فبقاء نون الرفع قياساً على بقائها مع نون الوقاية. أو بقائها لإقامة الوزن. وقد رأينا بقاء نون الضمير هنا قياساً شاذاً، في حذف نون الرفع على تقدير "أن".

٤: المسألة الثالثة: اجتماع نون الأحرف الناسخة وحرفي الجر "من" و"عن"، أو وبعض الظروف مع نون الوقاية.

٤: ١: نون الوقاية مع نون الأحرف الناسخة:

بادئاً اجتزأت في هذه المسألة باتصال الأحرف الناسخة النونية بالضمير، من معالجتها مخففة مفردة؛ لأن في معالجتها متصلة ما يغني عنها مفردة، فضلاً عن ندرة الوقوف على مسألة البقاء في حالة إفرادها.

ويبتدئها سيبويه، ناقلاً عن الخليل؛ إذ يقول^(١): "فإن قلت: "قما بال العرب قد قالت: "إني وكأني ولعلي ولكني" فإنه زعم أن هذه الحروف اجتمع فيها أنها كثيرة في كلامهم، وأنهم يستقلون في كلامهم التضعيف، فلما كثر استعمالهم إياها مع تضعيف الحروف حذفوا التي مع الياء".

١. الكتاب: ٣٦٩/٢.

فسيبويه يروي عن الخليل عَلتين عامَتين لبقاء النون المشددة وحذف نون الوقاية ههنا؛ إذ استتقال النونات، وكثرة تداول هذه الحروف أفضت إلى حذفها. على أنه لا يقف على سبب لبقاء النون المشددة، ولا تخصيص نون الوقاية بالحذف.

ثم يلتفت^(١): "فإن قلت: "علّي ليس فيها نون". فإنه زعم أن اللام قريب من النون... فحذفوا هذه النون كما يكثر استعمالهم إياه... وقال الشعراء "ليتي" إذا اضطروا، كأنهم شبهوه بالاسم، حيث قالوا: الضاري، والمضمر منصوب، قال الشاعر، زيد الخيل:

كَمُنِيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَفْقَدُ جُلَّ مَالِي

وهو يجعل الحذف في "علّ" لقرب لامها من النون، أمّا الحذف في "ليتي" فمن الضرورة".

والمبرد يتابع سيبويه في هذا^(٢). وابن السراج يبيّن شطر الإحصاء^(٣): "وليتني أكثر من ليتي، ولعلّي أكثر من لعلّني، وإنّني وإنّي سواء".

ونقل السيرافي علّة الفراء في سقوط النون الثالثة (الوقاية) من هذه الأحرف^(٤): "وأما الفراء فإنه اعتلّ لسقوط النون في: "إنّ وكأنّ ولعلّ" بأنها لم تخرج^(٥) على لفظ الفعل، يعني: بنية الفعل، وأنّ "ليت" لما خرج على وزن الفعل

١. الكتاب: ٣٧٠/٢.

٢. ينظر: المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عزيمة، القاهرة، ١٩٩٤: ٢٥٠/١.

٣. ابن السراج، أبو بكر، محمد بن سهل، الأصول في النحو، عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٨: ٢٥٩/١. وينظر: ١٢٢/٢.

٤. شرح السيرافي: ١٣٤/٣. وينظر: شرح المفصل/ ابن يعيش، موفق الدين، عالم الكتب: ٩٠-٩١.

٥. أي: بُعدت عن لفظ الفعل.

قَوِيَّ فِيهَا إِثْبَاتُ النُّونِ"^(١). وقد نقلَ أبو حَيَّان عن الفراءِ إجازةً "ليتني" و"ليتني"^(٢)، ولم يزدْ على ذلك.

وجاء في مجالس ثعلب^(٣): "ليتني وليتني، ولعلني ولعلني وإتني، وكأني وكأنتي... الكوفيون يقولون: لم يُضَفْ فلا يحتاجُ إلى النون، وسيبويه يقول: اجتمعتْ حروفٌ متشابهةٌ فحذفوها. وقال أبو العباس: وفي كلِّها يجوز بالنون وبحذفها:

كمنية جابر إذ قال ليتني...."^(٤).

والكوفيون كما نرى لا يخالفون البصريين في البقاء والحذف، ولكنَّ الخلافَ في العلَّةِ العامَّةِ، والمسألةُ عندهم محمولةٌ على السَّعةِ.

وأبو عليٍّ يتابعُ البصريينَ في بقاءِ المشدَّدةِ وحذفِ نونِ الوقايةِ ههنا^(٥)، وكذا ابنُ عصفور^(٦)، وأبو حَيَّان (٧٤٥هـ)^(٧). والرَّضي، وعَلَّلَ حذفَه^(٨): "أما جواز حذفها فلأنَّ الإلحاقَ للمشابهةِ لا بالأصالةِ" ويعني إلحاقها بالفعل. والدَّلالي

١. يعني بوزن الفعل في "ليت" أنَّ أوله مفتوح، وثانيه ساكن، وثالثه مفتوح، وهو يشبه الفعل الماضي المعتل العين، نحو: باع.

٢. ينظر: ارتشاف الضرب: ٩٢٣، و"أوضح المسالك"، ابن هشام جمال الدين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط٥، بيروت، ١٩٧٩: ١١٠/١.

٣. ثعلب، أبو العباس، أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف، مصر: ١٠٦/١.

٤. وينظر: ابن عادل الدمشقي، أبو حفص عمر بن علي الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م، ط١: ١٨/٥.

٥. الشيرازيات: ٧٣/١.

٦. المقرب، علي بن مؤمن، ابن عصفور، تحقيق: أحمد الجواري، وعبدالله الجبوري، ط١، ١٩٧٢: ١٠٨/١.

٧. ارتشاف الضرب: ٩٢٣.

٨. شرح الكافية، دار الكتب العلمية (طبعة بولاق): ٤٥٤/٢.

(١٠٩٤هـ)^(١)، وعلّل حذفها، لكونها طرفاً، وسنرى الإشكال في تحديد الطرف هنا.

وذهب ابن السّجريّ (ت ٥٤٢هـ) إلى أنّ البقاء في هذه المسألة في النون الأولى من المشدّدة ونون الوقاية، والمحذوف النون الوسطى، قال^(٢): "من خففهنّ بحذف إحدى النونات،... حذف النون الوسطى، لأنّها هي التي حذفها قبل أن يتصلن بالنون الثالثة. وجاء القرآن بإقرارها في قوله^(٣): ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾ طه: ١٤، وبحذفها في قوله^(٤): ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ طه: ١٢. ومما حذفوا منه من مضاعف الحروف "رَبَّ".." وهو يرمي إلى مسألة تخفيف هذه الأحرف، مع إعمالهن.

والعكبريّ (٦١٦هـ) في الباب^(٥) يذهب مذهب الخليل وسيبويه في التعليل العامّ للحذف، غير أنّه يخالف في البقاء والحذف. وهو يعدّ الأصل في "إني" و"كأنّي" "إني"، كأنني، ويردّف قائلاً: "والمحذوف النون الثانية (من المشدّدة) لوجهين:

أحدهما: أنها حُذِفَتْ قبل دخولها على الضمير.

١. نتائج التحصيل في شرح التسهيل، محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي، تحقيق: مصطفى العربي: ٥٧٣/٢.

٢. ابن السّجري، هبة الله بن عليّ، أمالي بن السّجري، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي: ١٧٩/٢.

٣. طه: ١٤.

٤. السابق نفسه، ١٢.

٥. العكبري، أبو البقاء، محب الدين عبدالله بن الحسين، الباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي طليمات، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٩٩٥: ٢١٨/١.

والثاني: أنَّ النونَ الأولى لا يجوزُ حذفُها؛ لأنك تحتاجُ إلى تسكينِ الثانيةِ ليصحَّ إدغامُها، فيصيرُ معك حذفٌ وتسكينٌ وإدغامٌ، ولأنَّ الثقلَ لا يقعُ إلا بالمكرَّر لا بالأوَّل. ولننظرُ كيف يفصدُ النوناتِ؟ على الرغمِ من أنَّ المكرَّرَ إنما هو نونُ الوقايةِ ههنا".

والمُرادي (ت ٧٤٩هـ) يسجِّلُ عللاً جديدةً^(١): وإنما ألحقتُ هذه النونُ معَ هذه الأحرفِ لشبهها بالأفعالِ المتعديةِ في عملِ الرفعِ والنصبِ، وأوجهُ آخرَ مذكورةٍ في موضعها، فاستمرتُ "ليت" على مقتضى هذا الشبهِ إلا في الشعرِ، وضُغفتُ "لعل" من جهةٍ أنها تُعلَّقُ في الغالبِ ما قبلها بما بعدها، ومن أجلِ أنها تجرُّ على لغةٍ. وأردفَ قائلاً: وما ذهبَ إليه الناظمُ من أنَّ المحذوفةَ من: "إني وأني.." نونُ الوقايةِ هو مذهبُ الأكثرينَ من البصريينَ والكوفيينَ، وذهبَ بعضهم إلى أنَّ الساقطَ هو النونُ الثانيةِ، وذهبَ بعضهم على أنَّ المحذوفَ هو النونُ الأولى. والصحيحُ الأوَّل؛ لأنها طرفٌ، وبديلُ "لعلّي". ونرى ههنا كيف انتقلت صفةُ الطرفِ إلى نونِ الوقايةِ.

والمالقيّ (ت ٧٠٢هـ) في "رصفِ المباني" يذهبُ إلى حذفِ النونِ الثانيةِ من المشدَّدةِ أيضاً، ويسجِّلُ علَّةً جديدةً لهذا الحذفِ؛ إذ يقولُ^(٢): "فالنونُ الأصليةُ محذوفةٌ لاجتماعِ النونينِ المتحركتينِ، ودلَّتْ نونُ الوقايةِ عليها، ولا نقولُ: إنها المحذوفةُ؛ لأنها وُضعتُ لمعنى هو باقٍ، فكانَ ينبغي أن تبقى معه، كقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾ طه: ١٢، ولا ندري كيف استتبطَ من هذا الشاهدِ ما ذهبَ إليه.

١. المرادي، ابن أم قاسم، توضيح المقاصد والمسالك في شرح ألفية بن مالك، تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠١: ٣٨٠/١.

٢. المالقي، أحمد بن عبدالنور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ٣، ٢٠٠٢: ٢٠٣. وينظر: همع الهوامع للسيوطي: ٢/٢٦١، وشرح المفصل/ ابن يعيش، موفق الدين، عالم الكتب: ٩٠/٣-٩١.

والمحدثون في هذا - بمجملهم - على مذهب البصريين^(١). ويرى الدكتور زيد أن المحذوفة أتى كانت فهي غير محددة، والسبب في ذلك أن تضعيف النون ساعد على بناء المقطع، ولم تنقِ ياء المتكلم (الكسرة المشبعة) منفصلة في مقطع لا تجيزه العربية^(٢). على أن الإشكالية الكبرى في هذه القضية، هو ما تجتنب تحديده الدكتور زيد.

ويرى الدكتور زيد أيضاً: أن التخفيف هو السبب في جواز الحذف وعدمه، فوقع نون الوقاية يمثل حفاظاً على البناء وهيئته، وعدم تأثره بلحاق ياء المتكلم، وحذف نون الوقاية إنما يتم لتخفيف مقطع صوتي^(٣). وما قاله الدكتور زيد -بقطع النظر عن المحذوف والباقي- لم يتكَبَّ جادة الصواب. على أن العلة التي لم يقف عندها أحد من النحويين إنما هي دواعي هذا التخفيف، الذي يتجاوز كراهية الثقل، ومما لا شك فيه أنه مجموعة من العوامل النفسية والسياقية، تحتاج إلى دراسة منفصلة للوقوف عليها، كما سنرى.

وقد ألحقوا بهذه المسألة اتصال الأحرف الناسخة بضمير المتكلم "نا". قال أبو علي^(٤): "وكذا من قال: "إنّا"، فإنما يحذف النون الثانية من "إن"، ولا يحذف التي من علامة الضمير". وهو يقيس ذلك على "لئن" أيضاً: "فأما قولهم "من لدنا"،

١. ينظر على سبيل المثال: الهاشمي، أحمد، القواعد الأساسية للغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت: ٨٦. حسن، عباس والنحو الوافي، دار المعارف: ٢٨١/١. وأحمد مختار عمر وآخران، النحو الأساسي، ط ١، ١٩٨٤، دار السلاسل، الكويت: ٢٩. و مكرم، عبدالعال سالم، تطبيقات نحوية وبلاغية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٩٢ : ١٥٥/١. والدقر، عبدالغني، معجم قواعد العربية في النحو والتصريف، دار القلم، دمشق، ط ٢، ١٩٩٣ : ٤٠٤. نون الوقاية، زيد القزالي: ١٥٣.

٢. نون الوقاية: ١٥٥.

٣. السابق نفسه، ص ١٤٧.

٤. الفارسي، الشيرازيات: ٧٣-٧٤. وينظر: الفارسي: الإغفال، وهو المسائل المصلحة من كتاب "معاني القرآن وإعرابه للزجاج"، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: عبدالله الحاج إبراهيم: ٣٩٠/٢.

وقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَهُ مِنْ دُونِ﴾ الكهف: ٦٥، فلا تُحذف النون الثانية منه، كما حُذفت في قول مَنْ قال: "لدنّي"؛ لأنّ النون الثانية من علامة الضمير، وليست بزيادة، كالتي في قوله: ﴿مِنْ دُونِ﴾ الكهف: ٧٦. وهو يَنْشُدُ الدليل في مسألة أخرى، فيقول: "ألا ترى أنّ النون الثانية قد حُذفت من "إن"، وأُعملت في نحو قول مَنْ قال: "إنّ زيدا منطلق"، وقد أعملوها في المضمّر محذوفة، في نحو ما أنشد البغداديون:

فلو أنّك في يوم الرّخاء سألتني

وتبعه ابنُ الدّهان (ت ٥٦٩هـ) في "الغُرّة"^(١)، وزاد ابن سيدة (ت ٤٢٨هـ)^(٢): "والنون من "فَعَلْنَا" لم تحذف في موضع، وهذا قياس في غير محلّه، وهو يشبه قياس أبي عمرو في قراءة "فبم تبشرون"، الآنفه الذكر.

وهو - بهذا القياس المنطقي - يُعيد تأكيد القيمة التركيبية في نظرية البقاء، ويتخذ من مسألة إعمال "إنّ" مخففة دليلاً؛ إذ هذا الإعمال يجعل حذف نون من هذا الحرف وأشباهه إمكانية متاحة تمكّنه من تَقْلِيَةِ هذا التركيب، والقول بحذفها في مثل هذه الحروف، وبقاء نون الضمير.

وابن جني لا يخالفه، وإن اختلفت علته^(٣): "فأما قوله عز اسمه: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ القمر: ٤٩، ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ﴾ ق: ٤٣، ونحو ذلك، فأصله "إننا"

١. ابن الدهان، محمد سعيد بن المبارك، الغرة في شرح اللمع، تحقيق: فريد السليم، دار التدمرية، الرياض، ط ١، ٢٠١١، ٢٨/١. وينظر: التذييل والتكميل: ١٨٣/٢-١٨٤.

٢. ابن سيدة، أبو الحسن، علي بن إسماعيل، المخصص (اشتقاق أسماء الله عز وجل)، تحقيق: خليل جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩٩: ٢٢٣/٥. وأرى أنّ "سيدة" بالتاء المربوطة أصوب.

٣. ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداي، دار القلم، ط ١، ١٩٨٥: ٥٤٩/٢-٥٥٠.

ولكن حُذِفَتْ إحدى النونين من إن تخفيفاً، وينبغي أن تكون الثانية منهما لأنها طرف فهي أضعف".

والمرادي (ت ٧٤٩هـ)^(١) يحكي عن بعض النحويين المذاهب الثلاثة، إلا أنه يُصَحِّح حذف الثانية؛ لما ذكر أبو علي، وابن سيدة. وقال السيوطي^(٢): "ولم يُقْل أحدٌ بحذف الثالثة؛ لأنها اسمٌ، وقد حكاه بعضهم. وقال الصبّان^(٣): ولم يُقْل أحدٌ يُعْتَدُّ به أنها الثالثة؛ لأنها اسمٌ، كذا في الروداني". ومن عجب أن ابن عادلي ينقله عن الفراء، ولا يعقب، إذ يقول^(٤): "وقال الفراء: مَنْ قَالَ: 'إِنَّا' أخرج الحرف على أصله؛ لأنّ كتابة المتكلمين 'نا'، فاجتمع ثلاث نونات، ومن قال: 'إنا' استنقل اجتماعها؛ فأسقط الثالثة، وأبقى الأوليين". كما قال بها القرطبي من بعد^(٥).

٤ : ١ : ١ : علل البقاء بين نون الأحرف الناسخة ونون الوقاية:

ولا تختلف العلة في أصل هذه المسألة، ألا وهي علة ثقل التضعيف، والنقاء الأمثال، في تكاثف النونات، مع كثرة دورانها، على ما ذهب إليه سيبويه.

وأولى العلل في تحديد العنصر المتّوَجِّ بالبقاء ههنا إنّما هي في بقاء النونين الأولى من المشدّدة ونون الوقاية. وحذف النون الثانية من المشدّدة؛ لأنها حُذِفَتْ قبل دخول الضمير. وكذا حُذِفَتْ النون الثانية من "إنّ"؛ لأنّ الثقل لا يقع إلا بالمكرّر، ولأنّ حذف الأولى يُفضي إلى سلسلة من التغيّرات. ومنها أيضاً حذفها لأنها طرف. ومن ذلك أيضاً اجتماع نونين متحرّكتين، النون الثانية المُدْغِم فيها،

١. توضيح المقاصد: ٣٨٣/١.

٢. همع الهوامع: ٢٦٢/١، وانظر حاشية الصبّان: ١٨٢/١.

٣. حاشية الصبّان: ١٨٣/١.

٤. اللباب في علوم الكتاب: ١٢٥/٩.

٥. الجامع لأحكام القرآن: ٥٣/٩.

ونون الوقاية، فحُذِفَت الأولى المُدْغَمُ فيها، ونون الوقاية لم تُحذف لأنها لمعنى هو باقٍ.

أما علة بقاء النون الثانية المُدْغَمُ فيها، ونون الوقاية، وحذف النون الأولى أن الأولى المُدْغَمَة ساكنة، والساكن يسرعُ إليه الاعتلالُ.

وأما بقاء النون المشددة وحذف نون الوقاية فلم يذكر الخليل وسيبويه والمبردُ لذلك علةً، وذكرها الفراء؛ إذ هي بعدُ هذه الأحرفِ عن الفعلِ. والرّضي؛ لأنّ الإلحاقَ للمشابهة لا بالأصالة. كما تحذفُ لأنها طرفٌ، كما ذكر الدّلائي. وقد رأينا اختلافهم في تحديد الطرفِ ههنا.

وأما المسألةُ الملحقة وهي اجتماعُ الحرفِ الناسخِ مع الضميرِ فعلةُ البقاءِ في النونِ الأولى إنما هي العلةُ المذكورةُ في "إني"، وأنّ النونَ الثالثةَ من علامة الضميرِ. أما علةُ بقاءِ النونين الأولى والثانية، كما رأيناها عند الفراءِ، فلاّن الثالثة هي آخرُ المكرّرِ المُستقلِّ.

٤: ٢: البقاءُ في اقترانِ نونِ حرفي الجَرِّ "من" و"عن" ونونِ الوقايةِ، ويُلقَق بها "لَدُنْ":

أما مسألةُ حرفي الجَرِّ "من" و"عن"، فإنّ أولَ من عَرَضَ لها سيبويه؛ وهو يسجّلُ بادئاً تفسيرَ الخليلِ لسببِ لحاقِ النونِ بها؛ إذ قال^(١): وسألته -رحمه الله- عن قولهم: "عَنِّي وَقَدْ نِي، وَقَطْنِي وَمَنِّي وَلَدُنِّي"، فقلتُ: ما بالهم جعلوا علامةَ إضمارِ المجرورِ ههنا كعلامةِ إضمارِ المنصوبِ؟ فقال: إنّه ليسَ من حرفٍ تلحقُه ياءُ الإضافةِ إلا كانَ مُتَحَرِّكاً مَكْسوراً، ولم يُريدوا أن يحرّكوا الطاءَ التي في "قَطْ" ولا النونَ التي في "مَن"، فلم يكنْ لهم بدٌّ من أن يَحْيِيُوا بحرفٍ لِياءِ الإضافةِ

١. الكتاب: ٣٧٠-٣٧٣.

مُتَحَرِّكٍ؛ إذ لم يُريدوا أن يحرّكوا الطاءَ ولا النونات؛ لأنها لا تُذَكَّرُ أبداً إلا وقبلها حرفٌ متحرّكٌ مكسور. وكانت النونُ أولى؛ لأنَّ من كلامهم أن تكونَ النونُ والياءُ علامةً المتكلِّم، فجاؤوا بالنون؛ لأنَّها إذا كانت مع الياء لم تخرجْ هذه العلامةُ من علاماتِ الإضمار، وكرهوا أن يجيئوا بحرفٍ غيرِ النون فيخرجوا من علاماتِ الإضمار. وإنما حمَّلهم على أن لا يحرّكوا الطاءَ والنوناتِ كراهيةً أن تشبَهَ الأسماءُ نحو "يَدٍ وَهْنٍ" ... وقد جاءَ في الشعرِ: "قَطِي، وَقَدِي، فَأَمَّا الْكَلَامُ فَلَا بَدَّ فِيهِ مِنَ النُّونِ".

ثم يُردفُ^(١): "وأما "قَطُ وعن ولدُن" فإنهنَّ تباعدنَّ من الأسماءِ، ولزِمهنَّ ما لا يدخلُ الأسماءَ المتمكِّنة، وهو السكون، وإنما يدخلُ ذلك على الفعلِ نحو "خُذْ وَزِنْ"، فصارعت الفعلَ وما لا يُجَرَّ أبداً، وهو ما أشبهَ الفعلَ، فأجريت مجراه ولم يُحرَّكه".

وإذا وقفنا على هذا النصِّ علمنا أن سيبويه وقفَ على قيمةِ النونِ الملحقةِ بهذه الأدوات، ولم يتناول الحذفَ إلا في "قَطُ" و"قَدُ"، فلم يعرض فيه لحذفِ النونِ من "مَنِي" و"عَنِي"، وأنَّ ما ينسبُه النحويون إليه من ضرورةِ الحذفِ فيهما إنما هو مُقايِسةٌ على كلامه في "قَدُ، وقَطُ". وإن كانَ تكَلَّمَ على الحذفِ في هذين الحرفين في سياقٍ آخر، يختلفُ عن هذه المسألةِ^(٢). وهو يشيرُ ضمناً في هذه المسألةِ إلى وجوبِ النونِ المشددةِ عند إضافةِ هذين الحرفين إلى الياء.

والى هذا ذهبَ المبرِّد^(٣)، وزاد في قيمةِ النونِ الملحقةِ^(٤): "وإنما زيدتُ النونَ لأنَّها تزدادُ في الأواخرِ، كالتنوينِ الذي يلحقُ الأسماءَ، والنونِ الخفيفةِ والثقيلةِ التي

١. الكتاب: ٣٧١/٢. وينظر شرح السيرافي على الكتاب: ١٣٣/٣-١٣٤.

٢. يُنظر: الكتاب: ٤١٢/٣.

٣. المقتضب: ٢٤٩/١، ٢٦٣.

٤. نفسه: ٢٦٣/١.

تلتحقُ الأفعال، والنونِ التي تُزادُ مع الألفِ في "فعلان"، والنونُ حرفٌ أغنُ مضارعٌ حروفَ المدِّ واللين".

وقد عرضَ الرَّجَاج (ت ٣١١ هـ) لهذه المسألة في كلامه على قوله تعالى^(١): ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾ الكهف: ٧٦، وَرَدَّ التَّخْفِيفَ في هذين الحرفين؛ إذ قال: ويُقرأ "من لَدُنِّي" بتخفيفِ النون؛ لِيُعْلَمَ سكونُ النون؛ لأنَّ أصلَ "لَدُنْ" الإسكان، فإذا أضفتها إلى نفسك زدت نونا؛ لِيُعْلَمَ سكونُ النونِ الأولى، تقول: "من لَدُنْ زيدٍ..." فتقول: "من لَدُنِّي"، كما تقول: "عن زيدٍ وعَنِّي"، ومن قال: "من لَدُنِّي"، لم يَجْزُ أَنْ يقول: "عن زيدٍ وعَنِّي"، بِحَذْفِ النون؛ لأنَّ "لَدُنْ" اسمٌ غيرُ متمكِّن، و"مِنْ" و"عَنْ" حرفانِ جاءا لمعنى. و"لَدُنْ" مع ذلك أثقلُ من "مِنْ" و"عَنْ". والدليلُ على أنَّ الأسماءَ يجوزُ فيها حذفُ النونِ قولهم: "قَدْنِي" في معنى "حَسْبِي".

والرَّجَاج يفرِّقُ في مسألةِ التَّخْفِيفِ ههنا بينَ الاسمِ والحرفِ، ويجعلُهُ جائِزًا في الاسمِ، ويبطلُهُ في الحرفِ، على حدِّ تعليله.

وقد ردَّ عليه أبو عليٍّ في الإغفال قال^(٢): "ألا ترى أنَّه لو امتنعَ الحذفُ من "مَنِّي، وعَنِّي" لأنهما حرفانِ لمعنى؛ لامتنعَ في "إِنِّي ولَعَنِّي" ولا تمتنعَ في "لِيَتَنِّي" وكأني". على أنَّه يجيزُ الحذفَ من بابِ الضرورة؛ إذ يستأنف: والحذفُ في "قد" جاءَ في الشعر... ووجهه أنَّ الشاعرَ إذا اضطرَّ حذفَ النونَ، وردَّ الكلمةَ إلى الأصل... ولو اضطرَّ فحذفَ من "مَنِّي" و"عَنِّي"، لجازَ ذلك أيضاً.

ثم يردُّ أبو عليٍّ عليه مسألةُ الثقلِ^(٣): "ليس بشيءٍ، ألا ترى أنه حُذِفَ من "قد" وهو مثل "مِنْ"... فليسَ الحذفُ في هذه الحروفِ معتبراً به ثقلُها لا خفُّها، ألا ترى أنَّ "لعلَّ" قد تحذفُ منها وقد لا تُحذفُ".

١. معاني القرآن وإعرابه: ٣/٣٠٣-٣٠٤. وضبط المحقق للنص مُلِيس ومضطرب.

٢. الإغفال: ٢/٣٩٢.

٣. السابق نفسه: ٢/٣٩٤.

وكلام أبي عليّ بيّن في بقاء النون الأصيلية، عند التخفيف. على أنّه كلامٌ أجدر بالمنطق منه باللغة، لأنّ مدار المسألة إنما هو الاستخدام، وليس التعليل المنطقيّ، والكلام على خفةٍ وثقلٍ لا سبيلَ إلى التحقق منه.

ولم يلتفت ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)^(١) إلى الباقي ولا المحذوف في هذه المسألة، غير أنه ما لبث أن اقتضب بيتاً من الشعر:

أيّها السائلُ عنهم وعني لستُ من قيسٍ ولا قيسُ مني

أراد: عني، ومتي، فخفف، ولعلّ هذا من أوائل نجوم هذا الشاهد النادر.

وعلى الرغم من أنّ سيبويه والمبرد لم يصرّحا بمسألة الضرورة في الحذف، باستثناء "قط" و"قد"، فقد صرّح جُلُّ النحويّين بأنّ الحذف فيها جميعاً من الشاذّ الذي لا يعرّج عليه، وجعلوا البقاء للنون الأصيلية المشدّدة، كابن السراج^(٢)، وابن جنّي^(٣)، والأنباري^(٤)، والزمخشري (ت ٥٣٨هـ)^(٥)، وابن مالك^(٦)، والمالقي (ت ٧٠٢هـ)^(٧)، وابن هشام^(٨)، وابن عقيل^(٩)، والمرادي^(١٠)، والرضي^(١١)، وأبي

١. إعراب القراءات السبع، لابن خالويه: ٤٠٧/١.

٢. الأصول في النحو: ١/١٢٢.

٣. سر صناعة الإعراب: ٥٥٠/٢.

٤. الإنصاف: ١/١٣٠.

٥. شرح المفصل: ١٢٤/٣-١٢٥.

٦. شرح التسهيل: ١/١٣٧-١٣٨.

٧. رصف المباني: ٣٢٦-٣٦٣.

٨. أوضح المسالك: ١/١١٨.

٩. ابن عقيل، بهاء الدين، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي، وإحياء التراث الإسلامي ٩٦/١، وشرح الألفية: ١/١١٦.

١٠. المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٢ : ١٥٥، ٢٥٤.

١١. شرح الكافية، (دار الكتب العلمية) ٢/٢٣.

حيان^(١)، والسيوطي^(٢)، والأشموني (ت ٩٠٠هـ)^(٣)، والبغداديّ (ت ١٠٩٣هـ)^(٤)، والصّبّان (ت ١٢٠٦هـ)^(٥).

وابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، يجيزه في القياس، ويأخذ بيد المسألة إلى درجة القلّة؛ فيقول^(٦): "وهو قليلٌ في الاستعمال، ولكنّ القياس لا يأباه كلّ الإباء، من حيث كانت حروفاً... فلذلك حذفها مَنْ حذفَ حملاً على غيرها من الحروف"، ويذكرُ شاهدَ ابن خالويه. وهذا توصيفٌ غيرُ موفقٍ من ابن يعيش، وقياسٌ عقليّ، فهذا شاهدٌ فذٌّ نادرٌ وليس قليلاً، ولا ندري كيفَ عبرَ إلى ابن خالويه. وقد شاعَ بعدَ ابن يعيش^(٧). ونسبه ابن الناظم (ت ٦٨٦هـ) إلى بعضِ النحويين^(٨). وابنُ هشامٍ يكادُ يُكرهه^(٩): "وفي النفس من هذا البيتِ شيءٌ، لأنّا لم نعرفْ له قائلاً ولا نظيراً، لاجتماعِ الحذفِ في الحرفين... وفي التّحفة: لم يجئ الحذفُ إلا في بيتٍ لا يُعرفُ قائلُهُ".

ونسبَ الأُبَدي إلى أبي موسى الجُرُولي أنّ الحذفَ في هذه الأحرفِ لغةٌ، وإن لم تكنْ في شهرةِ الإثبات^(١٠). وهذا -كما ذكرتُ من قبلُ- أيسرُ شيءٍ على النحويين قولاً، وأشقُّه إثباتاً.

١. ارتشاف الضرب: ٩٢٤.

٢. الهمع: ٢٦٠/١.

٣. شرح الأشموني: ١٨٣/١-١٨٤.

٤. الخزانة: ٣٨١/٥.

٥. شرح الأشموني: ١٨٣/١-١٨٤.

٦. شرح المفصل: ١٢٥/٣.

٧. ينظر المراجع الآتفة الذكر، ممن تلا ابن يعيش.

٨. ابن الناظم، أبو عبدالله بدر الدين بن مالك، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠: ٤٤.

٩. الخزانة: ٣٨١/٥.

١٠. شرح الجزولية للأبدي علي بن محمد، تحقيق: سعد حمدان الغامدي (رسالة مخطوطة): ٥٦٥/١.

ويسجل ابن حمدون في حاشيته في الكلام على الشاهد رأياً فريداً^(١): "وقيل، لا شاهد فيها؛ لأن المحذوف نونها الأصلية، ورد بأن الحرف الأصلي بعيد من الحذف".

والإمام الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) يصوغ نصاً منطقياً بارعاً في هذه الظاهرة جديراً بالتسجيل، إذ يقول^(٢): "لما كان لحاق النون لـ"من" وعن" حكماً لازماً بالاستقراء صار كأن النون لاحقة لهما وجوداً، فلذلك عدّ الناظم عدم لحاقهما لهما تخفيفاً. وأيضاً فعلة عدم لحاقها إنما هو استتقال التضعيف. والتضعيف إنما يستتقل عند وجوده حقيقة أو توهمًا، فإذا التخفيف ثانٍ عن التضعيف حقيقة أو توهمًا". وهو يثني على ابن مالك في استخدام الحذف ههنا، ويرد^(٣): "لأن الحذف إنما يكون بعد الإثبات فنبه على أن لحاق النون فيها هو الأصل، وأن عدم لحاقها حذف في المعنى القياسي".

أما (تدُن) فقد رأينا سيبويه يعرض لقيمة النون الثانية "الوقاية" في نحو "لدي"، وهو يشير ضمناً إلى وجوب النون المشددة عند الإضافة^(٤).

وذهب الزجاج إلى جواز تخفيفها كما رأينا آنفاً^(٥). وهو يقر من قياسه على "قدي" على أن البقاء فيها للنون الأصلية، والحذف للوقاية. وقد نسب إليه الرضي القول بضرورة حذف النون منها^(٦).

١. ابن حمدون، حاشية ابن حمدون على شرح المكوذي، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣: ٩١/١.

٢. الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية والتراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ٢٠٠٧: ٣٤٣/١.

٣. السابق نفسه.

٤. ينظر الكتاب: ٣٧٢/٢، وينظر أيضاً: ٢٨٥/٣، وما بعدها.

٥. معاني القرآن وإعرابه: ٣٠٣/٣-٣٠٤.

٦. شرح الكافية: ٤٥١/٢.

وينبغي الوقوفُ على كلامِ أبي عليٍّ في هذه المسألة؛ إذ فصلَ فيها بما لم يُسبقُ إليه؛ إذ يقول^(١): "اعلم أن "لَدُنْ" اسم غير متمكّن، حُذِفَت اللامُ منه في حالِ الإضافةِ إلى المُظهر، في نحو قولهم: "من لدُ الحائطِ إلى البيت، و:

من لدُ لَحِيئِهِ إلى مَنْحُورِهِ"^(٢)

وكان القياسُ ألا يُحذفَ منه لمشابهته الحرفَ في البناءِ... إلا أنّه لما كان اسماً وآخره النونَ، وكانت النونُ مشابهةً لحروفِ اللينِ استُجِيزَ الحذفُ فيه في حالةِ الإضافةِ إلى المُظهر... فإذا اتصلَ بالمضمرِ رُدَّ إلى أصله... فجاء: ﴿مِنْ لَدُنْهُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الكهف: ٢، وجاء ﴿مِنْ لَدُنَّا﴾ النساء: ٦٧^(٣)، فألزمَ الردَّ في المضمرِ. فأما من قال: و"من لدُنِي"، فأضافَ إلى نفسه، فالجيدُ الإثباتُ وتركُ الحذفِ؛ لأنه إضافةٌ إلى المضمرِ... . واعلم أنَّ من حَذَفَ فقال: "من لدُنِي" لم يَحذفِ النونَ من حيثُ حَذَفَ مِنَ الواحدِ مضافاً إلى المُظهر، نحو: "لدُ الحائطِ؛ لأنَّ من حَذَفَ في الإضافةِ إلى المُظهرِ يَرُدُّ في الإضافةِ إلى المضمرِ... ولكنَّ الحذفَ لاجتماعِ المثلينِ. وهو هنا يَنفي شُبُهَةَ حَذَفِ النونِ الأصيلِ، ويؤكدُ حَذَفَ نونِ الوقايةِ، من "لدن"، وهو يؤكدُ كَرَّةً أُخرى ما ذهبَ إليه في الحُجَّةِ.^(٤)

على أنَّ بابَ الحذفِ يَخْتَلِفُ عِنْدَ أبي عليٍّ في "لدُنِي"؛ إذ يردفُ: "فلا يُستحسنُ على هذا الحذفِ في القراءةِ "من لدُنِي"، لأنه ليسَ بموضعٍ ضروريٍّ. وهو

١. الإغفال: ٣٨٢/٢. وينظر: الحجة: ١٦١/٥

٢. ويروى: مَنْحُورِهِ، بالخاء.

٣. وقد جاء هذا التركيب في القرآن الكريم ست مرات، ما ذكر من النساء، وفي: الكهف: ٦٥، ومريم:

١٣، وطه: ٩٩، والأنبياء: ١٧، والقصص: ٧٥.

٤. الحجة: ١٦١/٥.

يوازن بين "لدني" و"إنني" فيقول: "لا يكون 'لدني' مثل 'إنني'، لأنّ الأمثال في 'إنني' أكثر منها في 'لدني'... فالحذف فيه أقبح منه في 'إنني'، ومما يؤكد ذلك أنّ في 'إن' قبل لحاق النون الثالثة له نونين لازمين، وليس في 'لن' حرفان مثلاً لآزمان قبل لحاق النون الثانية".

ووقف النحاس على قراءة (لدني)^(١)، فقال: وهذه قراءة أبي عمرو والأعمش وحمزة والكسائي، وقرأ أهل المدينة "من لدني"، بتخفيف النون، والقراءة الأولى أولى في العربية، وأقيس. وهو ينقل حجة الحذف عن المبرد: "والحجة في جوازه على ما حكي عن محمد بن يزيد أنّ النون حُذفت كما قرأ أهل المدينة: 'فيم تبشرون' بكسر النون^(٢)، وأحسن من هذا ما ذهب إليه أبو إسحاق".

وعرض ابن خالويه لقراءة نافع بالتخفيف وأردف معلّقاً^(٣): "كره اجتماع النونين، فحذف واحدة". ومسألة الكراهية هذه مردودة، وهي أضيق من أن توصف بها هذه الظاهرة، واللغة لا تبنى على الكراهية، وإنما هي إمكانية متاحة مأل إليها^(٤).

وابن مالك يؤيد مذهب الزجاج، إذ يقول في شرح التسهيل^(٥): "ولحاق النون مع 'لن' أكثر من عدم لحاقها، وزعم سيبويه أن عدم لحاقها من الضرورات، وليس كذلك، بل هو جائز في الكلام الفصيح". وأبو حيّان ينفي عن سيبويه

١. إعراب القرآن، للنحاس: ٤٦٧/٢.

٢. ولم أقع عليه في المقتضب.

٣. إعراب القراءات السبع، لابن خالويه: ٤٠٧/١.

٤. وينظر: رأي الدكتور زيد القرّالة في الكراهية هذه، في نون الوقاية: ١٥٣.

٥. شرح التسهيل: ١٣٦/١. وينظر التذييل والتكميل: ١٨٢/٢.

تعرّضه لـ"لُدن"^(١). والأقربُ من قول أبي حيّان أنه لم يصرّح - كما ذُكر - إلا في "قد"، وإن أشار ضمناً إلى مسألة الضرورة.

ونقل أبو حيّان عن ابنِ عُصفور^(٢): "وإنما كانَ الحذفُ في "لُدن" أحسنَ، لأنهم يقولون "لُد"، فيحذفون النون، ولُدُ المحذوفة إذا اتصلت بها ياءُ المتكلم لم تلحقها نون الوقاية؛ لأنّها إذ ذاك بمنزلة "مع"... فكأنّ الذين حذفوا نون الوقاية مع إثباتِ النون حملوها في ذلك عليها إذا حُذفت نونها".

وجعل الشاطبيُّ المسألةَ على وجهين^(٣): "إمّا على أنّهم أجروه على الأصل من الاسمية، فلم يُلحقوا النون، وعاملوا "لُدني" معاملةَ عَضُدِي"^(٤)... وإمّا على أنّهم حَذَفُوا النونَ كراهيةَ التضعيفِ، على حدّ حذفها من قوله تعالى: "فبم تبشرون"، ونحوه"^(٥). وليس في المذهبِ الأولِ عندَ الشاطبيّ بقاءٌ ولا حذفٌ؛ إذ الصيغةُ دخلتْ محذوفةً النون، كما رأينا في إشارة ابنِ عُصفور.

وهنا ينبغي التوقفُ في هذه المسألةِ على خَلَطٍ لا يعدّمه النظرُ، ألا وهو الكلامُ على اجتماعِ المثليين، أو القياسِ على "كأني" و"تبشرون"، وتأمرون"، فليس في "لُدن" إذا أُضيفت إلى المتكلمِ إلاّ إمكانتان، التشديدُ، وهو الكثيرُ، والتخفيفُ وهو الأقلُّ، ولا استخدامٌ للصيغةِ المفكّكةِ، إلاّ ببنيةٍ متخيّلةٍ. وعلى هذا، فليس هناك اجتماعُ مثليين اجتماعاً حقيقياً ظاهراً، كما رأينا في الصيغِ المذكورةِ آنفاً، يُفضي إلى الثقلِ، بل المسألةُ قائمةٌ على التخفيفِ من التضعيفِ.

١. ينظر: التذييل والتكميل: ١٨٢/٢، وارتشاف الضرب: ٩٢٥.

٢. التذييل والتكميل: ١٨٣/٢.

٣. المقاصد الشافية: ٣٣٧/١.

٤. أي في تخفيفها، وتسكين الضاد.

٥. ولم أقع عليه في المقتضب.

وجلّ النحويين يقولون بقلة حذف النون الثانية (الوقاية)، لا بضرورتها، كالجزولي^(١)، وابن عصفور^(٢)، والأبّذي^(٣)، وابن عقيل^(٤)، وابن هشام^(٥)، والأشْموني^(٦)، والسيوطي^(٧)، والرضي^(٨)، والبغدادي^(٩). ومن المحدثين الغلاييني (ت ١٩٤٤)^(١٠)، وعباس حسن (ت ١٩٧٨)^(١١)، وعبدالغني الدّقر^(١٢).

٤:٣: علل البقاء بين نون حرفي الجرّ "من" و"عن" و"لن"، وبين نون الوقاية: العلة الرئيسة في الحذف والبقاء التخفيف، وثقل التقاء الأمثال، أو التضعيف. أمّا علّة البقاء لهذه النونات الأصلية فالأصالة. إلا ما وجدنا من الرأي الذي ذكره ابن حمدون في بقاء النون الثانية (الوقاية)، ولم يُعلّله.

١. ينظر: التنزيل: ١٨٣.

٢. السابق نفسه.

٣. السابق نفسه.

٤. وينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٩٥/١. وشرح ابن عقيل على الألفية، تحقيق: محي الدين عبدالحميد: ١١٥/١.

٥. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، أبو محمد، عبدالله جمال بن يوسف، تحقيق: محمد محي الدين، دار الجيل، بيروت، ط ٥، ١٩٧٩: ١٢٠/١.

٦. شرح الأشْموني: ٦٠/١.

٧. همع الهوامع، السيوطي، جلال الدين، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر: ٢٦١/١. وشرحه على الألفية (البهجة المرضيّة)، دار السلام، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٠: ٧٧.

٨. شرح الكافية: ٤٩٢/٤.

٩. خزانة الأدب: ٣٨٤/٥.

١٠. جامع الدروس العربية، الغلاييني، مصطفى، المكتبة العصرية، بيروت، ط ٢٨، ١٩٩٣: ٦٠/٣.

١١. النحو الوافي: ٢٨٢/١.

١٢. معجم القواعد العربية: ٢٧.

٥: المسألة الرابعة: اجتماع نون الأفعال الخمسة مع نون التوكيد:

والمسألة الأخيرة من هذه النظرية إنما هي مسألة البقاء في التقاء نون الأفعال الخمسة، ونون التوكيد الثقيلة.

وقد رأينا سيبويه يفتتح نظرية البقاء بهذه المسألة، يقول^(١): "وإذا كان فعل الاثنين مرفوعاً وأدخلت النون الثقيلة حذفت نون الاثنين لاجتماع النونات، ولم تحذف الألف لسكون النون؛ لأن الألف تكون قبل الساكن المدغم، ولو أذهبتُها لم يُعلم أنك تريد الاثنين، ولم تكن الخفيفة ههنا؛ لأنها ساكنة ليست مدغمة، فلا تثبت مع الألف. ولا يجوز حذف الألف فيلتبس بالواحد. وإذا كان فعل الجمع مرفوعاً ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع، وذلك قولك: لَتَفْعَلَنَّ ذاك، ولتذهبن؛ لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات، فحذفوها استتقلاً. وتقول: هل تفعلنَّ ذاك، تحذف نون الرفع لأنك ضاعفت النون، وهم يستقلون التضعيف، فحذفوها إذ كانت تحذف. وهم في هذا الموضع أشد استتقلاً للنونات". ويرد^(٢): "واعلم أن الخفيفة والثقيلة إذا جاءت بعد علامة إضمار تسقط^(٣)، إذا كانت بعدها ألف خفيفة أو ألف ولام، فإنها تسقط أيضاً مع النون الخفيفة أو الثقيلة، وإنما سقطت لأنها لم تحرك، فإذا لم تحرك فتُحذف لنَّلا يلتقي ساكنان".

١. الكتاب: ٥١٩/٣. وينظر: التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي، تحقيق: عوض القوزي، ط ١، ١٩٩٠: ١٨/٤، وما بعدها. وابن يعيش: ٣٧/٩-٣٨.

٢. الكتاب: ٥٢٠/٣.

٣. نعت لعلامة الإضمار.

وقال الخليل^(١): "إذا أردت الخفيفة في فعل الاثنين كانت بمنزلة إذا لم تُرد الخفيفة في فعل الاثنين، في الوصل والوقف؛ لأنه لا يكون بعد الألف حرف ساكن ليس بمدغم" ويردف^(٢): "وأما يونس وناس من التحويين فيقولون: اضربان زيداه واضربنان زيداه، فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها".

فسيبويه يقف على علة واحدة في البقاء والحذف في هذه المسألة، ألا وهي تكاثف النونات. وهو يجعل الحذف في نون الرفع لهذه العلة، على الرغم من تقدمها، كما صنع في المسألة الأولى. وهو هنا - وإن لم يُشر - يحمل النون الخفيفة على الثقيلة؛ إذ ليس ثمة تكاثف للنونات. وهذا على الرغم من مذهبه أنهما نونان لا نون واحدة، على ما استدلل هو من كلام الخليل؛ إذ يقول^(٣): "ورغم الخليل أنهما توكيد، كما التي تكون فصلاً، فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكّد، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشدّ توكيداً"، وقال^(٤): "فالخفيفة في الكلام على حدة والثقيلة على حدة". ومذهب البصريين هو مذهب سيبويه^(٥). وأغرق ابن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ) في هذا المذهب حتى بلغ قوله^(٦): "والتأكيد بالنون الشديدة بمنزلة التأكيد باسمين، في قولك: "قام القوم كلهم أجمعون"، والتأكيد بالنون الخفيفة بمنزلة التأكيد باسم واحد من قولك "قام القوم كلهم".

١. الكتاب: ٥٢٥/٣.

٢. الكتاب: ٥٢٧/٣، وينظر المقتضب: ٢٤/٣. وشرح السيرافي: ٢٥٩/٤، والحجة للقراءات للفراسي: ٤٤١/٣. والإنصاف: ٦٥٠/٢.

٣. ينظر الكتاب: ٥٠٨/٣-٥٠٩.

٤. السابق نفسه: ٥٢٤/٣.

٥. ينظر: المراجع السابقة واللاحقة.

٦. ابن بابشاذ، الطاهر بن أحمد، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق: خالد عبدالكريم : ٢٠٩/١.

وهذا قياسٌ منطقيٌّ، ومنتزَعٌ من متغايرٍ، فكيفَ نُحمَلُ نونٌ أصيلةٌ في "إن" و"لكن"، على حرفٍ معنى غيرٍ مستقلٍّ بنفسِهِ. وقد ذهبَ الكوفيّونَ إلى أنّهما نونٌ واحدةٌ^(١)، وهو - فيما أرى - أسدُّ من مذهبِ سيبويه، ومَن قالَ به.

والمبرّدُ يتفقُ معَ سيبويه في مسألةِ البقاءِ والحذفِ، ويخالفُه في التعليلِ؛ إذ يقولُ^(٢): فإذا تثبتتِ أو جمعتِ أو خاطبتِ مؤنثاً فإنّ نظيرَ الفتحِ في الواحدِ حذفُ النونِ، ممّا ذكرتِ لك. تقولُ للمرأة: هل تضربينَ زيداً؟ ولا تضربينَ عمراً، فتكونُ النونُ محذوفةً التي كانت في تضربينَ، ألا ترى أنّك إذا قلتَ: لن تضربَ يا فتى، قلتَ للمرأة - إذا خاطبتها -: "لن تضربي، وكذلك لن تضربا، ولن تضربوا للثنتين والجماعة. فتحذفُ النونَ نظيرَ الفتحةِ في الواحدِ". وقد نقلَ عنه ابنُ ولّاد (ت ٣٣٢هـ) ردّه تعليلَ سيبويه، إذ قالَ^(٣): "وهذا اعتلالٌ فاسدٌ؛ لأنّ الجمعَ بينَ نونينِ في "تضربونني" وثلاثِ نوناتٍ في قولهم: "إنني" غيرُ مستكبرٍ...". وقد انتصرَ ابنُ ولّادٍ لسيبويه، وسوّغَ علته.

١. ينظر: الإنصاف: ابن يعيش ٣٧/٩، واللباب في علل البناء والإعراب، العكبري: ٦٧/٢، والإنصاف: ٦٥٣/٢، والمساعد: ٦٦٤/٢، والرضي: والمغني: ٤٤٣، والجنى الداني، والمقاصد النحوية: ١١٧٠، وارتشاف الضرب: ٦٥٣، والهمع: ٦١٢/٢. والدمامي، محمد بن أبي بكر، شرح الدمامي على مغني اللبيب، تعليق: أحمد عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٧: ٢٤٦/٢. وناظر الجيش، محب الدين، محمد بن يوسف، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (شرح التسهيل)، تحقيق: علي فاخر وآخرين، دار السلام، مصر، ط ١، ٢٠٠٧: ٣٩١٨/٩. وشرح الأشموني: ٣١٤/٣.

٢. المقتضب: ٢١/٣-٢٢.

٣. انظر دفاع ابن ولّاد في "الانتصار لسيبويه على المبرّد"، ابن ولّاد التميمي، أبو العباس أحمد بن محمد، تحقيق: زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٩٦: ٢٣٤. وينظر المقاصد الشافية: ١٠٦/١.

والمبرّد يستقي علته هذه من أستاذه المازني^(١)، وهو يقيس فتحة البناء في الفعل المؤكّد على فتحة النصب في المضارع، والجامع إسقاطهما النون. على أنّ المازني نفسه -على الأغلب- اقتبس هذه العلة من سيبويه؛ إذ يقول في فاتحة كتابه^(٢): "قالنون ههنا في "يفعلن بمنزلتها في "فعلن"، وفعل بلام "يفعل" ما فعل بلام فعل" لما ذكرت لك، ولأنّها قد تُبنى مع ذلك على الفتحة في قولك: "هل تفعلن"، وألزموا لام "فعل" السكون، وبَنَوْها على العلامة، وحذفوا الحركة لَمَّا زادوا، لأنّها في الواحد ليست في آخرها حرف إعراب، لما ذكرت لك". وعلى الرغم من هذا فقد قدّم سيبويه ههنا علة نقل التضعيف وتكاثف النونات على هذا القياس.

وابن السراج يلقّق بين تينك العلّتين في حذف هذه النون^(٣)، وكذا السيرافي^(٤)، والصّيمري^(٥)، والخوارزمي (ت ٦١٧هـ)^(٦).

ولا خلاف بين النحاة على بقاء نون التوكيد بقسميها في أصول هذه المسألة، وإنّما تبدّى خلافهم في بناء المضارع وإعرابه معهما^(٧). ثم ركّز من بعد ذلك في هذا الخلاف - كما رأينا - خلاف آخر في علة حذف نون المضارع، عند بعض النحويين، وليس كلّهم. قال الرضي^(٨): "وأما حذف النون التي هي علامة الرفع في

١. ينظر الانتصار: ٢٣٦.

٢. الكتاب: ٢٠/١.

٣. ينظر: الأصول: ٢٠١/٢.

٤. شرح السيرافي: ٢٥٣/٤.

٥. الصّيمري، أبو محمد، عبدالله بن علي، التبصرة والتذكرة، تحقيق: فتحي علي الدين، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٢: ٤٢٨/١.

٦. الخوارزمي، القاسم بن الحسين، التخمير، شرح المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٠: ١٨٤/٤.

٧. ينظر: شرح التسهيل: ٣٦/١، رصف المباني: ٤٠١، وشرح ابن عقيل: ٤٠/١، وشرح الرضي: ٢٠/٤، المقاصد الشافية: ١٠٤/١، تمهيد القواعد: ٢٣٥/١، ٣٩٤٧/٨، والخزانة: ٢٢٣/٤. ثم إنّ هناك مذهبا ثالثا، يفرّق بين أن تباشر النون الفعل فيحكم بينائه، أو تتفصل عنه بفاصل فيحكم بإعرابه، وينظر: ارتشاف الضرب: ٦٢٢/٢، وتمهيد القواعد: ٣٩٣٧/٨.

٨. شرح الكافية: ٤٩٢/٤. وينظر: ٢٤/٤.

الأمثلة الخمسة فلأنَّ الفعل صارَ مبنياً عندَ الجمهورِ، وعندَ غيرهم لاجتماعِ النونات^(١). وليس دقيقاً ما قاله الرضي؛ فعلى الرّغم من هذا الخلافِ فسيبويه يقولُ ببناءِ الفعلِ معَ النونين^(٢)، وتبعه في هذا ابنُ عقيل^(٣)، والأشُموني^(٤)، والصّبّان^(٥)، وخالد الأزهرى^(٦)، ولم يمنعهم هذا من القولِ بحذفِ نونِ الرفعِ لاجتماعِ النوناتِ. كما رأينا من جمعِ العَلَّتَيْنِ، وهو يرى بناءَ المضارعِ معَ النونينِ. أمّا من جعلَ البناءَ سبباً في علةِ حذفِ هذه النونِ فنجدُ المازنيَّ على رأسهم^(٧)، وتبعه المبرّد^(٨) ثم تلميذه ابن السراج^(٩)، والسيرافي^(١٠)، وأبو علي (ت ٣٧٧هـ)^(١١)، وابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)^(١٢)، وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)^(١٣)، والجرجاني (٤٧٦هـ)^(١٤). والمحدثون أميل إلى رأيِ سيبويه^(١٥).

١. وينظر ابن يعيش: ٣٨/٩.
٢. ينظر الكتاب: ٢٠/١.
٣. شرح ابن عقيل: ٣٩/١.
٤. شرح الأشُموني: ٢٨٨/١.
٥. حاشية الصّبّان على الألفية: ٣٢٨/٣.
٦. التصريح بمضمون التوضيح: ط١، ١٩٩٧: ١٨٣/٤.
٧. ينظر الإغفال: ١٤٢/١.
٨. ينظر المقتضب: ١٩/٣.
٩. ينظر الأصول: ١٩٩/٢.
١٠. شرح كتاب سيبويه: ٢٥٨/٤.
١١. ينظر الإغفال: ١٤٢/١.
١٢. شرح المفصل: ٣٧/٩.
١٣. شرح الجمل: ٤٩٣/٢.
١٤. الجرجاني، عبدالقاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢: ١١٣١-١١٣٠.
١٥. ينظر: جامع الدروس العربية: ٢٦٦/١. النحو الوافي: ١٨٧/٤. النجار، عبدالعزيز، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، مطبعة السعادة، القاهرة، ط٢، ١٩٧٣: ٢٣٦/٣. السيد، أمين، تصريف الفعل، مكتبة الشباب: ١٢٧. الراجحي، عبده، التطبيقات الصرفية، دار النهضة العربية، بيروت: ٦١. الأنطاكي، محمد، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، دار الشرق العربي، بيروت، ط٣: ١٤٩/٣، ٢٨٩/١. مكرم، سالم، عبدالعال سالم، وتطبيقات نحوية وصرفية، مكرم، عبدالعال سالم، ٧٤/٢. والدقر، عبدالغني في "معجم قواعد العربية": ٥٥٠. والسيد، عبدالحميد، المغني في علم الصرف، دار صفاء، عمان، ط١، ٢٠٠٩: ١٧٤.

وفي عَوْدِ الكلامِ على دُخُولِ النونِ الخفيفةِ على الأفعالِ الخمسةِ في نحو: "يَضْرِبَانِ" فقد وَجَدْنَا الخليلَ وسيبويه يردّانِهِ. وقال الرّضَيُّ^(١): "وأما يونسُ والكوفيون، فجوّزوا إلحاقَ الخفيفةِ بالمتنى وجمعِ المؤنثِ، فبعدَ ذلك، إما أنْ تبقى النونُ عندهم ساكنةً، وهو المرويُّ عن يونس؛ لأنَّ الألفَ قبلها، كالحركةِ لما فيها مِنَ المَدَّةِ، كقراءةِ نافعٍ^(٢) (وَمَحْيَايُ) الأنعام: ١٦٢، أو قراءةِ أبي عمرو: "وَاللَّايِ"^(٣)، وقولهم: "النَّقْتُ حَلَقْنَا البَطَانَ". ولا شكَّ في أنَّ كلَّ واحدٍ في مقامِ الشّدوذِ، فلا يجوزُ القياسُ عليه. وإما أنْ تُحرَّكَ بالكسرِ للساكنين، وعليه حُمِلَ قوله تعالى: (وَلَا تَتَّبِعَانَّ): ٨٩، بتخفيفِ النَّونِ.

وجعلَ أبو عليّ قراءةَ "ولا تتبعانِ"^(٤) من بابِ التوكيدِ، إذ قالَ: "يمكنُ أن يكونَ خَفَّفَ الثَّقیلةَ للتضعيفِ"، ويردُّفُ^(٥): إلا أنَّه حذفَ الأوَّلَ من المتلینِ في نحو "قِیراطٍ وِدینار"، ولزِمَ ذلكَ في هذا الموضعِ؛ لأنَّ الحذفَ لو لحقَ الثَّانیةَ للزَمَ التقاءُ ساکنینِ، على غیرِ ما یُسْتعملُ في الأمرِ العامِّ الشائعِ. وهو یَجعلُ البقاءَ ههنا في النَّونِ الثَّانیةِ منها، ویُفرِّغُ على مذهبه في حذفِ المُکرَّرِ المُستقلِّ، كما رأینا آنفاً.

١. شرح الرضی على الکافیة: ٤/٤٩٢.

٢. ابن جنّي، المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإیضاح عنها، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، العراق، ١٩٩٩: ٣٤٢/١. ابن جنّي، الخصائص، تحقیق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بیروت: ٩٢/١. الجامع: ١٥٣/٧. وأبو حیان، البحر المحیط: ٣٢٢/١. ونقل صاحب الدرّ المصون أن نافعاً رجع عن هذه القراءة: ١١٥/٨.

٣. من قوله تعالى (وَاللَّايِ یُؤَسِّنُ مِنَ الْمَحِیضِ) الطلاق: ٤. وهي قراءة أبي عمرو، والبزّي، ينظر: الدرّ المصون: ٤/١١٢.

٤. وهي عنده في رواية الأخفش الدمشقي عن أصحابه عن ابن عامر.

٥. الفارسي، أبو علي، الحجة للقراءات السبع، تحقیق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ١، ١٩٨٤: ٢٩٣/٤-٢٩٤.

وقال ابنُ خالويه^(١): "يُقرأ بحذفِ النونِ، ويجعلُه مُعرباً، وكذا الأُنباري^(٢).
وحكى أبو حيانَ (٧٤٥هـ) عن النحويين أنَّ هذه النونَ هي الخفيفة^(٣): "فَقِيلَ هي
نونُ التوكيدِ الخفيفةِ، وكُسِرَتْ كما كُسِرَتْ الشديدةُ. وقد حَكَى النحويونَ كَسَرَ النونِ
الخفيفةِ في مثلِ هذا عن العربِ، ومذهبُ سيبويهِ والكسائيَّ أنَّها لا تدخلُ هنا
الخفيفةُ، ويونسُ والفراءُ يريانِ ذلكَ". وأوَّلُه ابنُ بابشاذَ "وأنتما غيرُ مُتَّبَعَيْنِ"^(٤)، ومثله
ابنُ عقيلٍ "وأنتما لا تتبعانِ"، وكذا الرضي^(٥)، وأبو حيانَ^(٦)، والشاطبي^(٧)،
والصَّبَّانَ^(٨)، والشيخُ خالد الأزهري^(٩).

ومن الاستدراكاتِ المتخيلةِ والرياضةِ العقليةِ التي ذكرها سيبويه في هذه
المسألةِ قوله^(١٠): وإذا وَقَفْتَ عندَ النونِ الخفيفةِ في فِعْلٍ مرتفعٍ لجميعِ رددتِ النونِ
التي تثبتُ في الرفعِ، وذلكَ قولك: "وأنت تريد الخفيفة: هل تضربينَ وهل تضربونَ
وهل تضربانِ"^(١١). ولا تقولُ: هل تضربونا، فتجريها مجرى التي تثبتُ معَ الخفيفةِ

١. ٦٥٢/١.

٢. ينظر الإنصاف: ٦٦٧/٢.

٣. تفسير البحر المحيط: ١٨٧/٥.

٤. شرح المقدمة المحسبة: ٢٠٩-٢١٠.

٥. شرح الكافية: ٤٩٢/٤. وينظر: ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق: خالد
عبدالكريم: ٢٠٩-٢١٠، حاشية الصَّبَّان: ٣/٣٣٠.

٦. ارتشاف الضرب: ٥/١٦٠٧.

٧. المقاصد الشافية: ٣/٥١٥.

٨. حاشية الصبان: ٣/٣٣٠.

٩. التصريح: ٤/١٩٨.

١٠. الكتاب: ٣/٥٢٢.

١١. في النص المحقق ضبطت النونات بالسكون.

في الصلة"، وقال الجرجاني^(١): "إذا حذفت النون عادَ الواوُ هو ضميرُ الجميع، والياءُ الذي هو ضميرُ المرأة، لأجل أنَّهما سقطا لالتقائهما مع النون، وتعيدُ نونَ الرفعِ أيضاً". وهذا كُلُّهُ ضَرْبٌ من الرياضةِ العقليةِ لا سبيلَ إليها؛ لأنها تنقضُ الغرضَ الذي جاءتْ من أجله هذه النونُ. وكيفَ للمتكلِّمِ الذي يستجلبُ اهتمامَ السامعِ ليؤكدَ خبره، يلبسُ عليه أمره، ويغمضُ عليه مُرادَه؟ وهي، بعدُ، تُدخلُ السامعَ في قضايا ليس منها في كثيرٍ ولا قليل.

٥:١: عللُ البقاءِ في اجتماعِ نونِ الوقايةِ معِ نونِ التوكيدِ:

ثمةُ علتانِ للبقاءِ والحذفِ ههنا؛ اجتماعُ الأمثالِ الذي انبنى عليه استئثارُ التضعيفِ، والثانيةُ البناءُ الذي يُشبهُ النصبَ. وأمَّا البقاءُ فلنونِ التوكيدِ، وإنْ كانَ التحويرونَ لم يقفوا على السببِ الرئيسِ في هذا البقاءِ، ألا وهو الدلالةُ، وفواتُ الغرضِ بحذفِ نونِ التوكيدِ. وعلةُ أبي عليٍّ في بقاءِ النونِ الثانيةِ من المشددةِ في "ولا تتبعان" - على حدِّ تفسيره - لئلا يلتقي ساكنان.

٦: مصطلحاتُ البقاءِ:

هذا بابٌ تُستخلصُ فيه مصطلحاتُ مُفترضةٌ لنظريةِ البقاءِ، وتعبيراتُ تلامسُ حدَّ الاصطلاحِ، وقعتْ في هذه المسائلِ جميعاً، إمَّا تصريحاً وإمَّا استنباطاً، مرتبةً وفقَّ المسائلِ:

ولعلَّ أولَ ما يُذكرُ في ذلكِ المُصطلحاتُ المكررةُ والدائرةُ في القضيةِ كُلِّها، التي قامتْ عليها نظريتنا البقاءِ والحذفِ ألا وهي الاستئثارُ والتضعيفُ وتوالي الأمثالِ، والتداولُ.

١. المقتصد في شرح الإيضاح: ١١٣٥. وينظر: الأصول لابن السراج: ٢/٢٠٣. وشرح الرضي على الكافية: ٤/٤٩٦.

أما في التفصيل فقد صرّح النحويّون بالمصطلحات الآتية في المسألة الأولى لبقاء نون النسوة وهي: الإسناد، والاسميّة، والدلالة على المعنى، وسلامة البناء، والسبق في المكرّر، ولمّحوا ب: الإخلال بالكلام (عند سقوطها). كما صرّحوا لبقاء نون الوقاية: ب: الصيانة والوقاء.

وفي المسألة الثانية، صرّحوا لبقاء "نون الرفع" ب: الدلالة على المعنى، وسلامة حرف الإعراب، وكونها كلمة. ولمّحوا ب: الخفة، والنيابة الصوتية (بكسر فتحتها)، والأصالة، والسبق، والحمل على التّظهير (في الحمل على الأحرف الناسخة). وفي المسألة الملحقة صرّحوا ب: "الحمل" (على بقاء نون الرفع، في اجتماعها مع نون الوقاية)، وإقامة الوزن. أمّا في بقاء "نون الوقاية"، فقد صرّحوا ب: البعد عن الحذف، والنيابة (نيابة نون الرفع عن حركة تُحذف، وهي الضمة)، وأمن الحذف، وأمن التغيير أو الاستغناء، وفقدان العامل.

أما المسألة الثالثة، فقد صرّحوا في بقاء نوني الحرف الناسخ ب: الاختصار، والسبق، والبعد عن الطرف أو الإيغال. ولمّحوا ب: عدم العهد بالحذف. أمّا في بقاء نون الوقاية فقد صرّحوا ب: قصد المعنى. ولمّحوا ب: التحرك (في بقاء النون الثانية المدغم فيها من "إن"؛ لأنّ الساكن يُسرّع إليه الاعتلال)، والقوّة (في البعد عن الطرف الضعيف). وفي المسألة الملحقة صرّحوا في بقاء الضمير ب "الإضمار".

أمّا حرفا الجرّ، و"لئن" فقد صرّحوا في بقاء نون الوقاية. ابن حمدون مصطلح في بقاء نون الوقاية.

أما المسألة الرابعة، فقد تكلموا على علل الحذف كالتخفيف وتوالي الأمثال والبناء، ولم يقفوا على مصطلح للبقاء، ولا شك أنّه المعنى والدلالة، حتى لا يفوت القصد من صيغة التوكيد.

ويمكننا القول أنّ هذه هي المصطلحات أو التعبيرات الاصطلاحية التي حشدّها النحويّون، ودارت في فلك نظرية البقاء، في مسائل اجتماع التّونات التي تناولها هذا البحث.

٧: نظرية البقاء في الميزان:

هذا فصل رائز لنظرية البقاء وفق ما نظّر له القدماء، على ما رأينا في الآنف من البحث، ومحاولة لتقويم المنهج في هذه النظرية، على ما ناقشه البحث.

وبعد، فقد سجلت مسائلها كما تناولها اللغويون بعامّة، وتعقّبت كثيراً من آرائهم، وحصرتُ علّهم كما علّوا لها، واستتخلتُ مُصطلحاتهم، تصريحاً واستنباطاً. على أنّه ينبغي أن ننحو في هذه النظرية إلى واقع يمكن ضبطه، والحكم عليه، بعيداً من الرّجم بالغيب، وتَشْطِية المسائل بين القيم النحويّة والقيم الصرفيّة أو الصوتيّة، والاتكاء على المنطق البعيد من واقع اللغة، والتلعب بالآراء، وفق ما يقتضيه ذلك المنطق، للعبور نحو نظرية متماسكة.

ومما لا شكّ فيه أنّ ثقل توالي الأمثال والتضعيف في صوت النّون، الذي يمثّل أكثر الأصوات الصحيحة ديناميكية، تأثراً وتأثيراً، سيُفضي إلى ظاهرة التّخفيف، في كثير من استخداميه. وقضيتا البقاء والحذف إنّما هما جزء من أسلوب معالجة هذا الواقع، إلى جانب أساليب أخرى كالقلب والإدغام والإعلال والتسهيل، والتفريق...

وهنا علينا أن نتوقّف على مسألة المكرّر المستقلّ كأهمّ العلل في قضيتي البقاء والحذف. فتفسير أبي عليّ الفارسيّ ومن تبعه، في بديهية سقوط المكرّر المستقلّ إنّما هو قياس على الكتابة لا النطق، وأبو عليّ نفسه نقضه في نحو "قيراط ودينار". فبنية الكلمة تنسك في النفس قبل نطقها، فإذا بانّت يكون المتحدّث قد عالّجها بما يتوافق مع إمكانات النطقية، بقطع النظر عن السابق واللاحق، وما

قلبُ النونِ في مثل: جَنْب، و"عنبر"، و"من بعد"، ولَمَّا يُنطَقُ بها بعدُ، بل إدغامُها في الكلمةِ الأولى المُنفصلةِ نحو: و"من ربهم"، و"من ورائهم" و"مَنْ يَكُن"، ونحو ذلك كثيرٌ إلا تأكيدٌ لهذه الحقيقة. فالنظرُ إلى النطقِ على أنَّه نمطٌ أو امتدادٌ من الخطِّ أو الطباعة، سيُفضي إلى هذا الرأي الذي يقومُ على نظرٍ منطقيٍّ بحثٍ.

أما من حيثُ المسائلُ التي عالجها البحثُ من هذه النظريةِ فالتخفيفُ في اجتماعِ النونين: سواءً أكانت نونُ النسوةِ (كما بدتُ في شاهدِ سيبويه)، أو نونُ الأفعالِ الخمسة، أو نونُ "لَدُن"، معِ النونِ المسمّاةِ بالوقايةِ، يقومُ - فيما أرى - على أنَّ النونَ الباقيةَ إنما هي نونٌ مخففةٌ من النونين، أيَّ أنها لا نونُ النسوةِ، ولا نونُ الرفعِ، ولا النونُ الأصليةُ من "لَدُن"، ولا هي نونُ الوقايةِ، وقامتْ هذه النونُ المخففةُ بوظيفةِ نونِ الوقايةِ، فُحرِّكتْ بالكسرِ، فهما صوتانِ اختزلا في صوتٍ واحدٍ. وغيرُ ذلك ضربٌ بالحصي، وصناعةٌ لغويةٌ، لا سبيلَ إليها. فالناطقُ يتخففُ من ثقلِ النوناتِ بالإبقاءِ على واحدةٍ تحيلُ إلى الاثنتين، بدلالةِ السياقِ.

وثمةُ ملحظانِ دقيقانِ ما لنا معدى من الوقوفِ عليهما، أولُهما أنا رأينا النحويينَ يَفْصِلُونَ بينَ الحرفِ وحركتهِ في الكلامِ على البقاءِ والحذفِ، والحقيقةُ أنه لا فَصْلَ، وأنَّ المحذوفَ مقطَّعٌ، لا صامتٌ معزولٌ عن صوتِهِ. وأما الثاني فينبغي التمييزُ بينَ قاعدتينِ في البقاءِ والحذفِ، الأولى الجَبَرُ، والثانيةُ الاختيارُ. أما الجَبَرُ فيتبدى في المسألتينِ الأولى، والثانيةِ وما أُلْحِقَ بها، ومسألةُ حرفي الجَرِّ و"لَدُنْ"؛ أيَّ أنَّ الأصلَ إنما هو اجتماعُ نونِ النسوةِ (الضميرِ)، ونونِ الرفعِ في الأفعالِ الخمسةِ، وكذا اجتماعُ نونِ الرفعِ معِ نونِ الضميرِ، في المسألةِ المُلْحَقَةِ. وفي اقترانِ الأحرفِ الناسخةِ بضميرِ المتكلمِ، ونونِ حرفي الجَرِّ، ولَدُنْ معِ نونِ الوقايةِ، معِ الجَبَرِ في الإدغامِ ههنا. ولا اختيارَ فيه على أصلِ المسألةِ. كما أنه لا اختيارَ في البقاءِ والحذفِ عندَ اقترانِ الأفعالِ الخمسةِ بنوني التوكيدِ، فاخترالُ الصيغةِ على

سبيلِ الجبر. وما وراء ذلك في مسائلِ الأحرفِ الناسخةِ فاخْتِيَارٌ، وإنْ تلجَّجَ بينَ القلَّةِ والكثرةِ.

ولا بدَّ من التفصيلِ، فاجتماعُ نونِ التَّسْوَةِ ونونِ الوقايةِ من بابِ الجبرِ، على أنَّه سُجِّلَ فيه إمكانتانِ: الأصلُ وهي إثباتُ النونينِ المتحرِّكتينِ، والقليلُ وهي بقاءُ واحدةٍ. وقد ذهبَ البحثُ إلى أنَّ هذه النونَ مخفَّفةً من النونينِ لا إحداهما، وقامتْ بوظيفةِ نونِ الوقايةِ، ويمكنُ تمثيلُ ذلك على النحوِ الآتي:

← فليذْ نِي

فليذْ نَ + ي ← فليذْ نِي

← فليذْ نِي

وفي هذا تخفُّفٌ من مقطعينِ إلى مقطعٍ واحدٍ، واختزالُ صوتينِ في صوتٍ واحدٍ.

أمَّا اجتماعُ نونِ الرَّفْعِ ونونِ الوقايةِ فينتجُ منه ثلاثُ إمكانياتٍ، الصيغةُ المشدَّدةُ، وصيغةُ مفكَّكةٍ بنونينِ متحرِّكتينِ، وإنْ شِئنا بمقطعينِ قصيرينِ، وهما الصيغتانِ الجبريتانِ، وصيغةٌ على خلافِ الأصلِ؛ بنونٍ مُخفَّفةٍ من تينِكَ النونينِ.

وهنا ينبغي التوقُّفُ على أشياء في هذه المسألةِ، فالتخفيفُ فيها يتميَّزُ عن غيره من المسائلِ. فبادئاً إنَّ الصيغتينِ المشدَّدةِ والمخفَّفةِ تَنَشَّعَانِ من المفكَّكةِ؛ أي التي بنونينِ. وهذا مبنيٌّ على أصلِ التركيبِ، فهي الصيغةُ الأصيلَةُ، وليستْ المشدَّدةُ هي الأصلُ، ولا المخفَّفةُ ناجمةٌ منها^(١) - كما يُتصوَّرُ - بعمليةٍ ميكانيكيَّةٍ. ولعلَّ الذي دفعَ إلى القولِ بتولَّدِ الصيغةِ المخفَّفةِ من المشدَّدةِ إنّما هو قربُ المشدَّدةِ

١. ينظر رأي عبده الراجحي، في أصالة المشدَّدة، في اللهجات العربية: ١٥٤.

منها خطأً ونطقاً. والذي يدفع هذا المذهب أن ثمة الكثير من الصيغ المخففة في هذه المسألة لم تُذكر فيها المشددة، ولا يُتصور عروضها بذهن الناطق.

فالتخفيف في هذه الصيغة اتخذ صورتين؛ فكما دمجا المقطعين المتماثلين القصير والمتوسط: "ذ" "ني": ص ح، ص ح ح في مقطعٍ مديدٍ "تُحاجوني": ص ح ح ص؛ ليكون النطق من جهةٍ واحدةٍ، مألٍ بعضُهم إلى اختزالٍ مقطعٍ كاملٍ منها.

ويمكنُ تمثيلُ ذلك على النحو الآتي:

← تُحاجوني

تُحاجون + ي ← تُحاجونِ ذِ ي ← تُحاجونِ ذِ ي

← تُحاجونِ ي

وأما ما ألحقَ بهذه المسألة نحو: "تُحاجونا" "تُقلونا" فهو من الباب نفسه.

← تُحاجونا

تُحاجون + نا ← تُحاجون + نا

← تُحاجونا

وأما "لذن" ففي إضافتها إلى المتكلم إمكانتان أيضاً؛ الأولى المشددة وهي الكثرة الكاثرة؛ لأنَّ النونَ الثانيةَ تُكأةً، تَجْبُرُ بِنِبْتِهَا الضعيفةَ، والثانيةُ القليلةُ الاجتزاءُ بنونٍ مخففةٍ منهما، ويمكنُ تمثيلُها على النحو الآتي:

← لَذْنِ ي

لَذْن + ي ← لَذْنِ ي

← لَذْنِ ي

مع النظر إلى الصيغة الثانية "لُدُنْ ي" على أنها افتراضية، غير منطوقة.

وفي هذا تخفّف من مقطعين متوسطين إلى مقطعين قصير ومتوسّط.

وأما عن حرفي الجرّ "من" و"عن" فمما لا شكّ فيه أنّ النون المسمّاة بالوقاية تُكأّة تجبّر البنية الصوتية لهذين الحرفين، وتظهرهما في النطق جليّتين، وتخفيفهما شاذّ يكسر هذه البنية^(١)، ولا يُعتدّ بالشاهد المذكور الذي لا يُعرف أصله في تخفيفهما، صحّ أم وُضع، وتمثّلهما - إن صحّ تخفيفهما - كتمثّل "لُن".

← مَدّ ي

من + ي ← مَنِي ←

← مَد ي

أما اجتماع النونات أو تكاثفها لا يكون إلا بأسر اثنتين بالتشديد، فأما النقاء النون المشدّدة في الأحرف الناسخة مع نون الوقاية، أو النقاء النون المشدّدة في الأفعال الخمسة المؤكّدة بنون الرّفْع فينّ البين أنّ الباقي إنّما هو النون المشدّدة، فإنّ شدّة سطوعها في التركيب لا تترك مجالاً للتخيّل، والهندسة المنطقية، في فكّكة النونين وتقلّبتهما، ليسلم المنطق اللغويّ النظريّ، والخلاف في المحذوف من المدغمين جريّ في غير ميدان. وأمّا ما ذكره الصبّان في "إنا": "ولم يقلّ أحدٌ يُعتدّ به أنّ المحذوفة هي الثالثة"، فهذا يؤكّد مدى سَطوة القاعدة وهيمنتها، ولو قال: ولم يجرؤ أحدٌ يُعتدّ به على مخالفة المنطق النحويّ أو الصرفيّ لكان كلامه أقرب إلى الصواب. فهذه الصيغة لا تختلف عن غيرها إلّا في حساب المنطق النظريّ، فالباقي ههنا أيضاً المشدّدة، واجتزأ من الضمير "نا" بالآلف، بدلالة السياق.

١. ينظر: علة مجيء نون الوقاية مع هذين الحرفين، عند زيد القرّالة، في نون الوقاية: ١٤٧.

إمكانتان، الصيغة الكاملة بنوناتها، ولا شك في أنها الصيغة الأصلية،
والصيغة المخففة بسقوط النون الأخيرة، وقد قامت المشددة مقام نون الوقاية،
واستشعرت حركتها، وذلك على النحو الآتي:

← إِنْ دِي

إِنْ + ي ← إِنْ دِي

← إِنْ دِي

ومثلها "إِنَّا"، وإن قامت نون الضمير مقام نون الوقاية، وتمثيلها:

← إِنْ نَا

إِنْ + نَا ← إِنْ نَا

← إِنْ أ

بالتخفيف من النون التي هي جزء من الضمير، والاجتزاء منها بالالف.

وأما اجتماع نون التوكيد الثقيلة ونون الأفعال الخمسة، فليس فيها إلا إمكانية
واحدة، ألا وهي اختزال الضمير، ونون الرفع، وتمثيلها على النحو الآتي:

يكتبون ← يكتبون + ن ← يكتبون

وكأنها: يكتبون + ن ← يكتبون

أي بالتخفيف من مقطع متوسط كامل، وسرعة الوصول إلى غاية التوكيد.

وأما الكلام على نون التوكيد الخفيفة فمحمول على الثقيلة، والرياضة العقلية
التي رأيناها عند سيبويه وغيره لا يمكن أن يعضدها الاستعمال، ولا يستبعد ما
حكاه يونس، على أن تبقى هذه النون ساكنة.

٨: الغائب في هذه النظرية:

وبعد، فالذي غابَ عن كلِّ مناقشاتِ النحويين، والصرفيين - على الرغم من جدلهم، وتنظيرهم- في هذه المسائلِ قضيةٌ جديرةٌ بالوقوف، ألا وهي قضيةُ الدلالة. فلم نقعْ على لفتةٍ واحدةٍ لأيٍّ منهم في هذه القضية، وما هذا لأنهم نسوها - فيما أرى- في خضمِّ التنظيرِ للباقي والمخلوف، بل لأنهم لم يروا للدلالة حظاً في هذه القضية. ولعلَّ جلَّ أمرهم ما كانَ يذكره بعضهم فضلاً عن التخفيف- من مسألة الكراهة، وتعبير الكراهة أكبر من أن يُحيطَ بهذه القضية؛ ذلك أن التخفيفَ إمكانيةً قد يلجأ إليها البعض، لظروفٍ دلاليةٍ تقوم على معطياتٍ نفسية، أو سياقية، تُفضي إلى هذا العدول في التخفيف.

وقد تنبّه الدكتور زيد في بحثه الآنف الذكر إلى هذه المسألة إذ قال: "إنَّ الحذفَ اللغويَّ مظهرٌ من مظاهرِ العربية، وهذا المظهرُ يسيرُ على نسقٍ يخضعُ لِعَلَلٍ ومسوّغاتٍ يقتضيها السياقُ والمعنى، ولا يشيعُ الحذفُ عشوائياً دونَ مسوّغاتٍ كما يتبادرُ للبعض". وهذه إصابةٌ لكبدِ القضية.

وبعد مسحٍ حفيٍّ وقعتُ على نصوصٍ قليلةٍ في التفسيرِ تنبّهتُ إلى هذه الغائبة، وعلى رأسها لمحةٌ ذكرها القرطبي (ت ٦٧١هـ) في "الجامع"، ولم يُعقب، إذ قال في سورة هود^(١): ﴿مِمَّا تَدْعُونَا﴾ الخطابُ لصالح، وفي سورة إبراهيم ﴿تَدْعُونَنَا﴾؛ لأنَّ الخطابَ للرسلِ صلواتُ الله وسلامه عليهم.

غير أنَّ النصَّ الفريدَ في هذا الباب هو ما سجّله الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ) في إحدى بصائره، وقد جَمَعَ فيه إلى علّة الاستئقال، علتين أُخريين، علّة دلاليةٌ وأخرى

١. القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، دار الشعب، القاهرة: ٥٩/٩.

سياقية؛ إذ يقول^(١): "قوله: (وَإِنَّا لَفِي شَكِّ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ مُرِيبٌ) هود: ٦٢، وفي إبراهيم: (وَإِنَّا لَفِي شَكِّ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ مُرِيبٌ) إبراهيم: ٩؛ لأنه في هذه السورة جاء على الأصل، و(تَدْعُونَا) خطابٌ مفرد، وفي إبراهيم لما وقع بعده (تَدْعُونَا) بنونين؛ لأنه خطابٌ جمع، حذف النون استتقالاً للجمع بين النونات، ولأنه في سورة إبراهيم اقترن بضمير قد غيّر ما قبله بحذف الحركة، وهو الضمير المرفوع في قوله: (كَفَرْنَا)، فغيّر ما قبله في (إِنَّا) بحذف النون. وفي هود اقترن ضمير لم يغيّر ما قبله، وهو الضمير المنصوب، والضمير المجرور في قوله: (قَدْ كُنْتَ فِيْنَا مَرْجُوءًا قَبْلَ هَذَا أَتْنَهَانَا أَنْ نَعْبُدَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا) هود: ٦٢، فصَحَّ كما صحَّ."

والتفت الطاهر بن عاشور (ت ١٢٨٤هـ) في "التحرير" إلى دلالة أخرى؛ إذ قال^(٢): "ومن محاسن النكت هنا إثبات نون "إِنْ" مع نون ضمير الجمع؛ لأن ذلك زيادة إظهار لحرف التوكيد، والإظهار ضربٌ من التحقيق، بخلاف ما في سورة إبراهيم من قول الأُمِّ لِرُسُلِهِمْ (وَإِنَّا لَفِي شَكِّ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ مُرِيبٌ)؛ لأن الحكاية فيها عن أمٍ مختلفة في درجات التكذيب، ولأن ما في هاته الآية خطابٌ واحدٌ، فكأنت "تدعوننا" بنون واحدة، هي نون المتكلم، ومعه غيره، فلم يقع في الجملة أكثر من ثلاث نونات، بخلاف ما في سورة إبراهيم؛ لأن الحكاية هنالك عن جمع من الرسل في "تدعوننا" فلو جاء "إننا" لاجتمع أربع نونات". وقد تنبّه الدكتور فاضل السامرائي إلى هذه القضية أيضاً، ووقف على معاني أخرى في هذه المسألة^(٣).

١. الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، دار

الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: محمد علي النجار: ٢٥١/١-٢٥٢.

٢. ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، ١٩٩٧م:

١٢/١١٠، وينظر: ١٣/١٩٨.

٣. ينظر: السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، دار الفكر، عمان، ط ٢، ٢٠٠٢هـ: ٣٢٧-٣٢٩.

وتجدُر الإشارةُ ههنا إلى الإحصائيةِ التي سجّلها الشيخ عبدخالق عُصيمة في سفره الكبير متقصياً أحوالَ اجتماعِ الأحرفِ الناسخةِ النونيةِ معَ نونِ الوقايةِ في القرآنِ الكريمِ؛ إذ وردتْ "إِنِّي" مئةً وخمسينَ مرةً، بينما وردتْ "إِنِّي" سبعَ مراتٍ. و"أَنِّي" سبعَ عشرةَ مرةً. و"لَكْنِي" أربعَ مراتٍ، ولم تَرِدْ "أَنِّي" ولا "لَكْنِي" مطلقاً. ولا بدّ من دلالةٍ خلفَ هذه الإحصائيةِ، تنتظرُ التجليّةَ والكشفَ، في كلامٍ مُستقلٍّ^(١).

أمّا الأفعالُ فقد سجّل الشيخُ عُصيمة ثلاثةَ عشرَ فعلاً من هذا البابِ: اجتمعتْ نونُ الرفعِ وواوُ الجماعةِ معَ نونِ الوقايةِ في اثني عشرَ موضعاً، كما اجتمعتْ نونُ الرفعِ ونونُ التنثيةِ معَ نونِ الوقايةِ في موضعٍ واحدٍ. وقد تتبعتُ قراءاتِها، فجاءتْ على النحوِ الآتي:

سبعةُ أفعالٍ لم تأتِ فيها إلا قراءةٌ واحدةٌ بالصيغةِ المفككةِ (الأصيلة)^(٢). ثلاثةُ أفعالٍ جاءتْ فيها القراءاتُ الثلاثُ^(٣). فِعْلٌ واحدٌ فُرِئَ بالفكِّ والتشديدِ^(٤). وفعلٌ فُرِئَ بالتشديدِ والتخفيفِ^(٥).

١. وقد سجّل الدكتور رمضان عبدالنّوّاب جانباً من هذه الإحصائية، كما نقل نصوصاً في تخفيف النون من المسائل المذكورة في البحث، ينظر: رمضان عبدالنّوّاب، بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ٣٣: ١٩٩٥-٣٥.

٢. وهي على النحو الآتي: (أَتَجَادِلُونَنِي) الأعراف: ٧١ (يَقْتُلُونَنِي) الأعراف: ١٥٠ (تَزِيدُونَنِي) هود: ٦٣ (يَدْعُونَنِي) يوسف: ٣٣ (يَعْبُدُونَنِي) النور: ٥٥ (تَدْعُونَنِي) غافر: ٤٣.

٣. (أَتُحَاجُّونَنِي) الأنعام: ٨٠ وقراءة الفكِّ شاذّة. (أَتُمِدُّونَنِي) النمل: ٣٦، وقراءة الفكِّ شاذّة. تَأْمُرُونَنِي الزمر: ٦٤.

٤. (وَتَدْعُونَنِي) غافر: ٤١، وقراءة التشديد شاذّة.

٥. (تَبْشُرُونَنِي) الحجر: ٥٤.

وأياً كان موقفنا من هذه الدلالات فإنها تمثلُ وجهاً غائباً عندَ كلِّ مَنْ ناقشَ هذه المسائلَ - فيما وقعتُ عليه - من نظريةِ البقاءِ. ومما لا شكَّ فيه أيضاً أنَّها مسألةٌ تحتاجُ إلى وقفةٍ متأنيةٍ لتبيينِ وجوهِ الدلالةِ فيها، ودراسةٍ معطياتِها، في هذه القضية، دراسةً تضيءُ الكثيرَ مما يقفُ خلفَ هذا التخفيفِ الذي يلجأُ إليه الناطقُ.

خلاصة وخاتمة:

وبعد، فعلى الفرض الذي نهض منه هذا البحث ألا وهو أن دراسة العربية تقوم على طائفة من النظريات المتعاضدة، تشكل النظرية الكلية الكبرى لهذه اللغة، فقد تغيا البحث الوقوف على نظرية من هذه النظريات، ألا وهي نظرية البقاء، تلك التي تماهت في نظرية الحذف. وحاولت ما استطعت أن أشكل لها كياناً يناظر ويوازن كيان نظرية الحذف. وقد تناولت فيها جانباً من مسائل الخلفة والبقاء في التقاء النونات. أودعوا فيها كثيراً من حُججهم، وعِلَلهم، ومصطلحاتهم، وهي، بعد، نظرية مستخلصة من مذاهبهم المنعكسة في نظرية الحذف، وقد بين البحث مفهوم هذه النظرية التي قامت عليها هذه الدراسة، والحد الذي يفصلها من نظرية الحذف. وقد أفرد البحث باباً لتسجيل علل النحويين، بعد كل مسألة من مسائله، ثم أنشأ باباً ذكر فيه مصطلحات النحويين بعامّة في هذه النظرية، تصريحاً أو تلميحاً.

وانتهى إلى نقد الأسس التي قامت عليها هذه النظرية في مسألة تخفيف النون في المسائل المذكورة، وتشظيتها بين القيم النحوية والصرفية والصوتية، وأسس لنظر جديد متماسك في قضية البقاء، في المسائل التي طرحها البحث، مبني على القيمة الصوتية التي تنتج عن التقاء هذه النونات، والذي ينبغي أن يتخذ رائراً في هذه المسائل، خلاصته أن النون الباقية من النونين، إنما هي نون مخففة من تينك النونين، وليست إحداهما، فهما صوتان اختزلا في صوت واحد. وإلا فلن ينتهي الجدل في هذه القضية. كما ذهب البحث إلى أن الأصل في بنية الأفعال الخمسة المقترنة بنون الوقاية إنما هي البنية المفككة، ثم انشعبت هذه البنية - تجنباً لتوالي المتلين - على صورتين؛ ليكون النطق من جهة واحدة، المشددة والمخففة. وردّ

البحثُ أن تكونَ المخففةُ قد نجمتُ من المشددةِ، بناءً على الاستخدام اللغويِّ لهذه البنى.

وقد ميَّزَ البحثُ بينَ مفهومينِ من هذا التخفيفِ؛ مفهومَ الجبرِ، ومفهومَ الاختيارِ، ليضعَ المسائلَ في حيزها الصوتيِّ التركيبيِّ.

أمَّا تكاثفُ النوناتِ فلا يكونُ إلا أن تُخطَمَ اثنتانِ منهنَّ بالتشديدِ، ويكونُ البقاءُ في هذه المسألةِ للمشددةِ، وقد بيَّنَ البحثُ قيمةَ هذا التشديدِ وسُطوعه في هذه النظريةِ. وضربَ البحثُ صفحاً عن كلِّ تعليلاتٍ وتحليلاتٍ اللغويينَ، وما بُنيَ عليها من فككفةٍ للصيغِ التي وقعَ فيها التخفيفُ، بلغةٍ هي أقربُ للمنطقِ منها إلى طبيعةِ اللغةِ، وجعلَ النظرَ واحداً في هذه المسائلِ.

وبعدُ، فلعلَّ هذا نهجٌ يفتحُ للدارسينَ باباً، لم يكن غائباً عنهم غياباً تاماً، بل كانَ يختلطُ بغيره، ممَّا يُضيِّعُ معالمه. ولئن تناولَ هذا البحثُ جزءاً يسيراً من نظريةِ البقاءِ، وجزءاً يسيراً أيضاً من مسائلِ البقاءِ في حرفٍ أو صوتٍ النونِ، فإنَّ ثمةَ قضايا أخرى كثيرةٌ يمكنُ درجُها وتناولُها تحتَ هذه النظريةِ، نحواً، وصرفاً، وصوتاً، بل ودلالةً. والوصولُ فيها إلى مسالكِ الفكرِ اللغويِّ لدى القدماءِ، وتقويمه إنَّ استلزمَ ذلك.

والله الموفقُ من قبلُ ومن بعدُ.

المصادر والمراجع

- الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق: هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٠.
- الأَبْذِي علي بن محمد، وشرح الجزولية، تحقيق: سعد حمدان الغامدي (رسالة مخطوطة).
- الإِستِراباذي، الرضي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، ط ١، ٢٠٠٠.
- الإِستِراباذي، رضي الدين، شرح كافية ابن الحاجب، شرح الرضي على تصحيح وتعليق يوسف عمر، جامعة قاريونس، ١٩٧٨.
- الألوسي، محمود شكري، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط ١، ١٩٩٨م.
- الأنباري، أبو البركات، عبدالرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، دمشق.
- الأنطاكي، محمد، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، دار الشرق العربي، بيروت، ط ٣.
- ابن إياز، جمال الدين الحسين بن بدر، قواعد المطارحة في النحو، تحقيق: يس أبو الهيجاء، وشريف النجار، وعلي الحمد، دار الأمل للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠١١.
- ابن بابشاذ، الطاهر بن أحمد، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق: خالد عبدالكريم.
- ابن بري، عبدالله، شرح شواهد الإيضاح، تحقيق: عيد درويش، ومحمد علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٥م: ٢١٣.

- البغدادي، عبدالقادر بن عمر، خزانة الأدب ولب الباب لسان العرب، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخاني، ط٤، ١٩٩٧.
- تيمور، أحمد، السماع والقياس، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، ٢٠٠١.
- ثعلب، أبو العباس، أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف، مصر.
- الثمانيني، عمر بن ثابت، القواعد والفوائد، تحقيق: عبدالوهاب الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ٢٠٠٣.
- الجرجاني، عبدالقاهر، شرح المقتصد في الإيضاح، كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢: ١١٣٠-١١٣١.
- ابن جنّي، أبو الفتح، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.
- سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداي، دار القلم، ط١، ١٩٨٥.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، العراق، ١٩٩٩.
- المنصف، أبو عثمان، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، وزارة المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٥٤: ٣٣٨/٢.
- المنصف، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٩.
- ابن الحاجب، أبو عمرو، أمالي ابن الحاجب، تحقيق: فخر قدارة، دار الجيل، بيروت، دار عمّار، عمّان.

- حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف: ٢٨٤/١.
- ابن حمدون، حاشية ابن حمدون على شرح المكوّدي، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣.
- أبو حيّان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب: تحقيق: رجب عثمان، مكتبة الخانجي.
- والبحر المحيط، تحقيق: عادل عبدالموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١.
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، دار القلم دمشق.
- ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد، ومختصر في شواذ القرآن، مكتبة المتنبّي، القاهرة.
- إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق: عبدالرحمن بن عثيمين، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٢.
- الخوارزمي، القاسم بن الحسين، التخمير، شرح المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٠.
- الدقر، عبدالغني، معجم قواعد العربية في النحو والتصريف، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٩٩٣.
- الدلائي، محمد بن أبي بكر، نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: مصطفى العربي.
- الدماميني، محمد بن أبي بكر، وشرح الدماميني على مغني اللبيب، تعليق: أحمد عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٧.

- الدميّاطي، شهاب الدين، أحمد بن محمد، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨.
- ابن الدهان (ت ٥٦٩هـ)، أو محمد سعيد بن المبارك، الغرة في شرح اللمع، تحقيق: فريد السليم، دار التدمرية، الرياض، ط ١، ٢٠١١.
- الراجحي، عبده، التطبيقات الصرفية، دار النهضة العربية، بيروت.
- اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦.
- الرضي، شرح الكافية، دار الكتب العلمية، (طبعة بولاق): ٤٥٤/٢.
- الزجاج، أبو إسحاق، إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبدالجليل شلبي، عالم الكتب، ط ١، ١٩٨٨.
- الزمخشري، محمد بن عمر، والكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، في وجوه التأويل، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ابن زنجلة، عبدالرحمن بن محمد، وحجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٢.
- السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، دار الفكر، عمّان، ط ٢، ٢٠٠٢هـ.
- ابن السراج، أبو بكر، الأصول في النحو، محمد بن سهل، عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٩٨٨.
- ابن أبي سعيد السيرافي، يوسف، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي سلطاني، مطبعة الحجاز، دمشق، ١٩٧٦.
- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد الخزّاط، دار القلم، دمشق.

- سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، ط ٣، ١٩٩٨.
- السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد مهدي، وسيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٨.
- ضرورة الشعر، تحقيق: رمضان عبدالنّوّاب، دار النهضة العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٥.
- السيّد، أمين، تصريف الفعل، مكتبة الشباب.
- السيد، عبدالحميد، المُغني في علم الصرف، دار صفاء، عمّان، ط ١، ٢٠٠٩.
- ابن سيده، أبو الحسن، علي بن إسماعيل، المخصص (اشتقاق أسماء الله عزّ وجلّ)، تحقيق: خليل جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩٩.
- السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المكتبة التوفيقية، مصر، عبدالحميد هنداوي.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، المكتبة العصرية، لبنان، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم: ٣٦٦/٢.
- الأشباه والنظائر: تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، ط ٣، ٢٠٠٣.
- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية والتراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ٢٠٠٧.
- شاهين، كمال، نظرية النحو العربي القديم، دراسة تحليلية للتراث اللغوي العربي، من منظور علم النفس الإدراكي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٢.
- ابن الشجري، هبة الله بن عليّ، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي.

- الشنتمري، الأعلم، تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب، في علم مجازات العرب، تحقيق زهير سلطان، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط١، ١٩٩٢.
- الصبان محمد بن علي، حاشية الصبان، على شرح الأشموني على ألفية بن مالك، ضبط وتصحيح إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧.
- الصيمري، أبو محمد، عبدالله بن علي، التبصرة والتذكرة، تحقيق: فتحي علي الدين، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٢.
- الضبي، محمد بن يعلى، المفضليات، تحقيق: أحمد شاکر، وعبدالسلام هارون، ط٦، بيروت، لبنان.
- ابن أبي طالب القيسي، مكي، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.
- ابن عادل الدمشقي، أبو حفص عمر بن علي الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م، ط١.
- ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، ١٩٩٧.
- ابن العبد، طرفة، ديوانه، اعتنى به عبدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ٢٠٠٣.
- عبدالقواب، رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٥.

- أبو عبيدة معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تحقيق: فؤاد سزكين، مكتبة محمد الخانجي، مصر.
- عبدالدايم، محمد عبدالعزيز، النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٦: ٣٣.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرب، تحقيق: أحمد الجواري، وعبدالله الجبوري، ط ١، ١٩٧٢.
- وضرائر الشعر، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٩ م.
- ابن عقيل، بهاء الدين، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي، وإحياء التراث الإسلامي: ٩٦/١، وشرح الألفية: ١١٦/١.
- عضيمة، محمد عبدالخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة.
- ابن عقيل، وشرح ابن عقيل على الألفية، تحقيق: محي الدين عبدالحميد.
- العكبري، أبو البقاء، محب الدين عبدالله بن الحسين، واللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي طليمات، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٩٩٥.
- إعراب القراءات الشواذ، تحقيق: محمد عزوز عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٩٩٦.
- مسائل خلافية في النحو، تحقيق: محمد خير حلواني، دار الشرق العربي، ط ١، ١٩٩٢.
- عمر، أحمد مختار، وآخران، النحو الأساسي، ط ١، ١٩٨٤، دار السلاسل، الكويت: ٢٩.

- الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت، ط ٢٨، ١٩٩٣.
- الفارسي، أبو علي، الحسن بن عبدالغفار، الحجة للقراءات السبع، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ١، ١٩٨٤.
- الشيرازيات، تحقيق: حسن هنداي، كنوز إشبيليا، السعودية، ط ١، ٢٠٠٤م.
- الإغفال، وهو المسائل المصلحة من كتاب "معاني القرآن وإعرايه للزجاج"، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: عبدالله الحاج إبراهيم.
- التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض القوزي، ط ١، ١٩٩٠.
- الفراء، يحيى بن زياد، معاني القراء، تحقيق: أحمد نجاتي وآخرين، دار السرور، لبنان.
- فرستينغ، كيس، ملامح يونانية في الفكر اللغوي العربي، ترجمة: محمود كناكري، عالم الكتب الحديث، الأردن، إريد، ط ٩١: ٢٠٠٣، ٢.
- الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: محمد علي النجار.
- القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، دار الشعب، القاهرة.
- القزاز القيرواني، محمد بن جعفر، ما يجوز للشاعر في الضرورة، تحقيق: رمضان عبدالنواب، وصلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت.
- القيسي، أبو علي، الحسن بن عبدالله، شواهد الإيضاح، تحقيق: محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٨٧.

- الكرمانى، رضى الدين، محمد بن أبى نصر، شواذ القراءات، تحقيق: شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت، لبنان.
- ابن مالك، جمال الدين، شرح التسهيل، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط١، ١٩٩٠.
- شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبدالمنعم هريدي، دار المأمون للتراث، ط١، ١٩٨٢.
- المألقي، أحمد بن عبدالنور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٣، ٢٠٠٢.
- المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة، ١٩٩٤.
- ابن مجاهد، أبو بكر، أحمد بن موسى، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ.
- المرادي، ابن أم قاسم، توضيح المقاصد والمسالك في شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠١.
- الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢.
- مكّرم، عبدالعال سالم، تطبيقات نحوية وبلاغية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٢.
- الملخ، حسن، التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء، التحليل، التفسير، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان، ط١، ٢٠٠٢.
- ناظر الجيش، محب الدين، محمد بن يوسف، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (شرح التسهيل)، تحقيق: علي فاخر وآخرين، دار السلام، مصر، ط١، ٢٠٠٧.

- ابن النازم، أبو عبدالله بدر الدين بن مالك، شرح ابن النازم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠: ٤٤.
- النجار، عبدالعزيز، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، مطبعة السعادة، القاهرة، ط ٢، ١٩٧٣.
- النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، تحقيق: الدكتور زهير زاهد، عالم الكتب، ط ٣، ١٩٨٨.
- الهاشمي، أحمد، القواعد الأساسية للغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت: ٨٦.
- ابن هشام، أبو محمد، عبدالله جمال بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين، دار الجيل، بيروت، ط ٥، ١٩٧٩.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: مازن المبارك وآخرين، دار الفكر، دمشق، ط ٦، ١٩٨٥.
- ابن ولّاد التميمي، أبو العباس أحمد بن محمد، دفاع ابن ولّاد في "الانتصار لسيبويه على المبرد"، تحقيق: زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٩٦.
- ابن يسعون، يوسف بن يقي، المصباح لم أعتَم من شواهد المصباح، تحقيق: محمد الدعجاني، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ١، ٢٠٠٨.
- ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، عالم الكتب.

المقالات:

- ١- زيد، القرآلة، نون الوقاية: التسمية والوظيفة اللغوية، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد (٤)، العدد (٤)، تشرين الأول، ٢٠٠٨: ١٥٢.